

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات



تقرير موضوعاتي حول:
مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
2030-2015

يناير 2019

مداولة

طبقا لمقتضيات القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييره وتتميمه؛

تم إنجاز مهمة مراجعة جاهزية المملكة المغربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، من طرف فريق يتكون من السيد حسن النمراي رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، والسيد محمد عبد المحسن حنين رئيس فرع بالمجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة (مقررا)، والسيد عبد الوهاب قادري رئيس فرع بالغرفة الأولى، والسيدة حياة يادوني رئيسة فرع بالغرفة الثالثة، والسيد سعيد لمرابطي رئيس فرع بالغرفة الثالثة، والسيد عبد الكريم جغيلفة مستشار بغرفة التدقيق والبت في الحسابات.

وقد تم تداول هذا التقرير الموضوعاتي من طرف هيئة مكونة من السادة:

- ذ. إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ محمد دير، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات بالنيابة، عضوا؛
- ذ. محمد الصوابي، رئيس الغرفة الأولى، عضوا؛
- ذ. محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. إبراهيم بن به، رئيس غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. بوشعيب بيبط، رئيس غرفة التدقيق والبت في الحسابات، عضوا؛
- ذ. عبد العزيز كلوح، المقرر العام، عضوا؛
- ذ. عبد الصمد الأزرق، المكلف بتنسيق أعمال المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذ. ياسين ناصيري بن الصغير، رئيس فرع بالغرفة الثانية نيابة عن رئيس الغرفة الثانية، عضوا.

وحرر بالرباط في 17 يناير 2019

الفهرس

4	مقدمة: سياق مهمة المراجعة
6	المقاربة المنهجية
8	أهم الخلاصات والتوصيات
10	الجزء الأول: الإطار العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
10	أولاً. الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ برنامج 2030
10	أ. الالتزام السياسي: إرادة معلنة بوضوح لتنفيذ خطة 2030
11	ب. الإطار الدستوري والتشريعي: مرجع ملانم لتنزيل خطة 2030
13	ت. التوعية وتعزيز الحوار بين مختلف الأطراف المعنية بأهداف التنمية المستدامة
16	ث. تفعيل أهداف التنمية المستدامة في إطار السياق الوطني: تنظيم مناظرة وطنية ولكن دون متابعة حقيقية
17	ج. تحديد الأولويات: ضعف وتيرة النقائبة الاستراتيجية الوطنية الجارية مع خطة 2030
20	ح. تخطيط وتمويل أهداف التنمية المستدامة: قصور التدابير المتخذة في انتظار مطابقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لخطة 2030
21	ثانياً. مراجعة التدابير المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم
21	أ- وزارة الصحة: تدابير ملحوظة لتنفيذ أهداف الصحة
25	ب- وزارة التربية الوطنية: تشكيل لجنة وطنية من أجل تنسيق الهدف الرابع
30	الجزء الثاني: نظام جمع بيانات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
30	أولاً. الإطار التنظيمي والمؤسستي للنظام الإحصائي الوطني
30	أ. مكونات وتنظيم النظام الإحصائي الوطني
32	ب. عمل وتنسيق النظام الإحصائي الوطني
36	ثانياً. قدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج مؤشرات قياس وتتبع أهداف التنمية المستدامة
36	أ. احترام المعايير الإحصائية الدولية من قبل النظام الإحصائي للمندوبية السامية للتخطيط
38	ب. التخطيط لعمليات النظام الإحصائي الوطني وقياس أهداف التنمية المستدامة
39	ت. إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
41	ث. تحديد القيم المرجعية
41	ج. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ضرورة وضع نظام للرصد والتتبع
42	الجزء الثالث: جواب رئيس الحكومة (نص مترجم)

مقدمة: سياق مهمة المراجعة

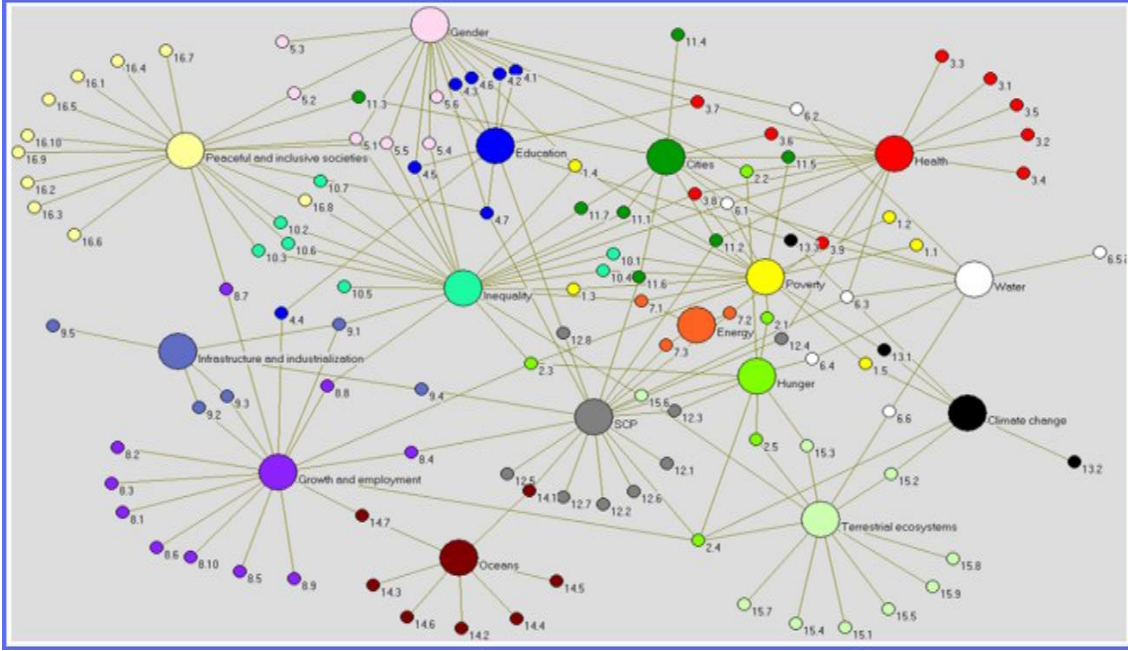
1. خلال دورتها السبعين المنعقدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015، والمخصصة لخطة التنمية ما بعد سنة 2015، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على برنامج (2015-2030) المتعلق بإطار العمل العالمي الذي يعتمد على تنفيذ 17 هدفا للتنمية المستدامة المفصلة في 169 غاية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/1).
2. هذه الخطة، التي تحمل شعار "تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة في أفق سنة 2030"، تندرج في سياق استمرارية الزخم الذي انطلق مع أهداف الألفية للتنمية، ويعتمد على مقارنة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
3. تمت المصادقة على خطة 2030 من طرف جميع الدول والتي يتعين عليها، حسب القرار رقم 70/1، تكيفه وفقا لاحتياجاتها الخاصة مع ضمان إجراء مقارنة دولية بين البلدان. وقد اعتبر القرار سالف الذكر الأهداف السبعة عشر للتنمية متكاملة وغير قابلة للتجزئ.

بيان رقم 1: أهداف التنمية المستدامة



4. وتغطي هذه الأهداف جميع مجالات التنمية وتهم جميع الدول المتقدمة منها والنامية. وقد نتج عن تنوع الأهداف وغاياتها عدة ترابطات تتطلب وضع مقاربة منهجية متناسقة ومندمجة على المستوى الوطني مع تحديد الأولويات.

بيان رقم 2: الترابطات الموجودة بين الأهداف السبعة عشر وغاياتها



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2018

5. وقد ركزت الأمم المتحدة مرارا، وخاصة بمناسبة اعتماد خطة 2030، على ضرورة إشراك الأجهزة العليا للرقابة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
6. وفي هذا الصدد، وضعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (INTOSAI) مساهمة أعضائها في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في مرتبة الأولوية الأفقية الثانية من بين الأولويات الخمس المحددة في إطار خطتها الاستراتيجية 2017-2022.
7. وحسب المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، يمكن لمساهمة الأجهزة العليا للرقابة في هذه العملية أن تأخذ عدة أشكال، خاصة القيام بمهام رقابة الأداء، أو مراجعة مدى جاهزية الحكومات الوطنية لتنفيذ وقيادة وتقييم درجة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقيام لاحقا بمراقبة العمليات والتأكد من صدقية المعطيات المقدمة.
8. وفي هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمة موضوعاتية حول مراجعة مدى جاهزية الحكومة المغربية لقيادة وتنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل موضوع هذا التقرير.
9. وقد تم تبليغ تقرير الملاحظات إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 11 أكتوبر 2018، وتم التوصل بالجواب بتاريخ 7 دجنبر 2018، وقد تم إدراج التعقيبات ذات الطابع العام بالكامل في آخر هذا التقرير، بينما تم إدراج الأجوبة المحددة بعد الفقرات المتعلقة بها.

المقاربة المنهجية

1- موضوع وإطار المراجعة

10. تهدف مهمة مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ خطة 2030 إلى تقييم التدابير المتخذة من طرف مختلف الفاعلين على المستويين الاستراتيجي والمؤسسي من أجل ضمان إطار ملائم لتحديد الأولويات وتبني وتنسيق وتتبع ورصد الأهداف السبعة عشر (17) والغايات المرتبطة بها.

11. إضافة إلى ذلك، تندرج هذه المراجعة في إطار تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي يرمي إلى إحداث مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة وقادرة على تخطيط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى وضع تقرير حول التقدم الحاصل خلال الفترة السابقة لسنة 2030.

2- أهداف ونطاق المراجعة

12. تهدف المراجعة إلى تحديد مدى جاهزية الحكومة المغربية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

13. ولهذا الغرض، حددت المهمة سؤالين أساسيين تفرعت عنهما أسئلة جزئية مقدمة على النحو التالي:

بيان رقم 3: أسئلة مهمة المراجعة

هل قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟	
1. هل هناك التزام سياسي رسمي؟	السؤال 1
2. هل اعتمدت الحكومة والأطراف المتدخلة نظاما للتنسيق والتتبع؟	
3. هل تبنت الأطراف المتدخلة أهداف التنمية المستدامة؟	
4. هل هناك تعريف واضح للالتزامات ووسائل الأطراف المتدخلة؟	
5. هل تمت ترجمة أهداف التنمية المستدامة لبرامج عمل مفصلة؟	
6. هل تمت مراعاة البعد الترابي لتنزيل أهداف التنمية المستدامة؟	
هل النظام الإحصائي الوطني قادر على إنتاج المعطيات الضرورية لتتبع ورصد أهداف التنمية المستدامة؟	السؤال 2
7. هل يسمح النظام الإحصائي الوطني بتكليف وقياس المؤشرات؟	
8. هل يسمح النظام الإحصائي الوطني بتحديد القيم المرجعية لكل مؤشر؟	
9. هل هناك آليات لرصد ومراقبة جودة المعطيات؟	

14. وقد شملت المراجعة بالأساس سبع وزارات ومؤسسات تم اختيارها نظرا لانخراطها في عملية تنسيق وتتبع الأشغال التحضيرية لتنفيذ برنامج 2030 و/أو لمساهمة أنظمتها المعلوماتية الإحصائية في إنتاج مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بالوزارات والأجهزة التالية:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛

- وزارة الصحة؛
- وزارة التربية الوطنية؛
- كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية.

15. وبهدف الإجابة على أسئلة مهمة المراجعة، تم اعتماد مقاربة منهجية تقوم على العناصر التالية:

- المراجعة الوثائقية والبيبلوغرافية من خلال تحليل الوثائق والمعلومات والتجارب المتعلقة بخطة 2030 على المستويين الدولي والوطني؛
- تنظيم ندوتين في يوليوز وشتنبر 2017، بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المستهدفة بعملية المراجعة، بشأن تحديات ما بعد أهداف الألفية للتنمية ودرجة الاستعداد لتنفيذ خطة 2030؛
- تنظيم ورشتين لتبادل الخبرات في إطار برنامج شراكة مع المحكمة الوطنية الهولندية للتدقيق في شهري شتنبر 2017 ومارس 2018 بالرباط، ومع الأجهزة العليا للرقابة من بلدان أخرى (الجزائر والعراق والأردن وفلسطين وتونس) خلال شهري مارس 2017 ويونيو 2018 بلاهاي، وشهر دجنبر 2017 بالرباط؛
- تجميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ خطة 2030 من خلال توجيه استبيانات إلى الوزارات والمؤسسات المعنية؛
- إنجاز التحقيقات والمقابلات مع المسؤولين بالوزارات والأجهزة المذكورة سابقا، بالإضافة إلى رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية المستدامة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب (القطاع الخاص) وكذا منظمة غير حكومية عاملة بالقطاعات الصحي والاجتماعي.

16. وتم اختيار الهدفين الثالث والرابع للتنمية المستدامة، المتعلقين على التوالي بقطاعي الصحة والتعليم، كنماذج لتشخيص درجة جاهزية القطاعات الحكومية لتنفيذ خطة 2030؛

17. وشملت المهمة الفترة الممتدة من 25 شتنبر 2015 إلى 31 ماي 2018، وهي الفترة المعنية بخلاصات هذه المراجعة.

أهم الخلاصات والتوصيات

1- أهم الخلاصات

18. مكنت مراجعة الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من تسجيل التزام المغرب بشكل واضح بتنزيل برنامج 2030، وكذلك توفره على إطار دستوري وتشريعي ملائم لتحقيق هذه الأهداف.
19. وقد مكن تنظيم مناظرة وطنية سنة 2016 حول تنزيل خطة 2030 للتنمية المستدامة في السياق الوطني من إطلاق مشاورات ونقاش بين مختلف الفاعلين المعنيين بتنفيذ هذا البرنامج. غير أن هذه المناظرة لم تتبعها إجراءات ملموسة لتفعيل توصياتها.
20. وفي هذا الصدد، تبقى درجة استيعاب الأهداف التنموية وتبنيها من طرف المواطنين والجهات المعنية غير كافية، وذلك نتيجة لغياب إطار للتنسيق والتتبع يسمح بتجميع وضمان تكامل الإجراءات المتخذة من طرف مختلف الأطراف المتدخلة، وكذا غياب استراتيجية للتواصل والتحسيس حول أهداف التنمية المستدامة تتلاءم مع كافة المستويات والغايات المستهدفة.
21. وفضلا عن ذلك، فإن تأخر وضع إطار للتنسيق والتتبع بهدف تنفيذ خطة 2030 أدى إلى ضعف انخراط المتدخلين المعنيين وغياب التشاور معهم حول أهداف التنمية المستدامة. وهو ما تجلّى في ضعف توزيع الأدوار والمسؤوليات، وغياب استراتيجية أو برنامج وطني يحدد الأولويات الوطنية، في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وكذا غياب خطط عمل مفصلة تحدد الكيفيات والأجال والمتدخلين وطرق التمويل الخاصة بهذه الأهداف.
22. كما تم تسجيل بطء وتيرة اتخاذ التدابير الرامية لانسجام وملاءمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى كون هذه الاستراتيجية الوطنية تسجل نقائص متعلقة بضعف تبنيها من طرف بعض المتدخلين، وبتواجد تباين بين الأطراف المعنية حول الإطار الملائم لتحديد المشاريع والأولويات بغرض مقارنة الاستراتيجية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.
23. وعلى مستوى تجميع المعطيات الخاصة بقياس المؤشرات، سجلت مهمة المراجعة فعالية النظام الإحصائي الوطني من حيث استجابته للمعايير الدولية، وتوفره على الإمكانيات المطلوبة لإنتاج المؤشرات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذا النظام مدعو لتجاوز بعض النقائص المتعلقة بغياب تنسيق وملاءمة الإجراءات والعمليات الإحصائية المنجزة من طرف مختلف مكوناته. وهو ما يستدعي تفعيل دور لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية في انتظار خلق المجلس الوطني للإحصاء، وكذا تطوير التعاون مع المنتجين المؤسساتيين للمعطيات، خاصة على المستوى الترابي.
24. وبخصوص تغطية المؤشرات والغايات المستهدفة، لاحظت مهمة المراجعة كون اللائحة النهائية للمؤشرات التي يمكن أن ينتجها النظام الإحصائي الوطني لم يتم حصرها بعد. حيث يقتصر الأمر على تشخيص أولي تم إنجازها من طرف المندوبية السامية للتخطيط ومن طرف بعض مكونات هذا النظام، والذي خلص لقدرة هذا الأخير على إنتاج 48 بالمائة من المؤشرات المعتمدة في برنامج 2030، في حين لم يتم بعد إعداد قائمة القيم المرجعية لهذه المؤشرات.

25. وقد سجل تكليف المنوبية السامية للتخطيط، بموجب المرسوم الجديد المتعلق بإعادة تنظيمها، بإنجاز التقارير حول أهداف التنمية المستدامة. إلا أنه لم يتم التطرق بصفة صريحة للجهة المسؤولة عن مهمة التتبع والرصد.

2- التوصيات

26. مع تسجيل التزام المغرب الواضح والمعلن من طرف السلطات العمومية بالتنمية المستدامة، أسفرت مهمة المراجعة عن مجموعة من النقائص وتقترح مجموعة من الجوانب التي يتعين أن تشتغل عليها الحكومة قصد التنفيذ الأفضل لخطة 2030 وبلوغ الأهداف المتوخاة. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

1. إحداث هيئة ونظام يضمن انخراط مختلف المتدخلين المعنيين وتجميعهم، بهدف ضمان تنسيق وتتبع تنفيذ خطة 2030 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
2. توسيع المشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، والحرص على وضع استراتيجية وطنية للتحسيس والتواصل تكون ملائمة لجميع الفئات، بهدف ضمان الانخراط الفعلي وتملك أهداف التنمية المستدامة وتبنيها من طرف الجميع؛
3. ترسيم وتعميم نتائج أشغال ملاءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني وتحديد الأولويات في هذا الشأن، والعمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات على المستويين الوطني والمحلي بهدف تحقيق هذه الأهداف؛
4. تفعيل أشغال ملاءمة والتفائية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية مع المخطط الوطني الذي سيتم اعتماده بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
5. وضع خطط عمل مفصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمصادقة عليها، مع تحديد الوسائل والأجال والمتدخلين وطرق التمويل الضرورية لتنزيلها، مع العمل على تضمينها للمبادرات ذات الصلة المتخذة من طرف بعض القطاعات الوزارية وفاعلين آخرين؛
6. التعجيل بتفعيل مسطرة تحيين وتأهيل وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للنظام الإحصائي الوطني؛
7. العمل على تفعيل وتعزيز دور لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، وحث الأطراف المتدخلة على احترام الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة، بهدف تجاوز المقاربات المنهجية القطاعية المجزئة لجمع وإنتاج الإحصائيات، خاصة تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
8. تفعيل المسار اللازم لوضع وملاءمة وتكييف وإثراء الغايات المنشودة والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وقيمتها المرجعية وربطها بالسياق الوطني، والسهل على استثمار الجهود المبذولة من طرف بعض الأطراف الفاعلة في هذا المجال والاستفادة منها.

الجزء الأول: الإطار العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أولاً. الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ برنامج 2030

أ. الالتزام السياسي: إرادة معلنة بوضوح لتنفيذ خطة 2030

27. التزم المغرب بشكل واضح سنة 2015 بتنفيذ خطة 2030، وقد أكد هذا الالتزام على أعلى مستوى بالدولة وكذا على مستوى الحكومة وباقي المؤسسات.

1- الخطاب الملكي الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة

28. أكد جلالة الملك محمد السادس في الخطاب الملكي السامي الموجه للدورة 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 30 شتنبر 2015، على كون هذه الدورة: "تكتسي أهمية خاصة، لكونها ستشهد بالأساس، المصادقة على خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015. وهي مناسبة لتأكيد التزامنا الجماعي، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة، التي يدعو إليها ميثاق منظمتنا، والاستجابة لتطلعات شعوب العالم".

2- البرنامج الحكومي

29. التزمت الحكومة المغربية، من خلال برنامجها الذي قدم للبرلمان في أبريل 2017 برسم الولاية التشريعية 2017-2021¹، بتطبيق الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وبإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز الإطار المؤسسي المتعلق بها، إضافة إلى دعم وتفعيل الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. ووفقاً للبرنامج الحكومي، يأتي هذا الالتزام "تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية القاضية بتكريس الانخراط الإرادي للمغرب في الجهود العالمية الرامية بلوغ أهداف التنمية المستدامة".

3- مبادرات بعض المؤسسات الدستورية

30. قامت العديد من المؤسسات الدستورية باتخاذ مبادرات للمساهمة في تنفيذ خطة 2030. ويتعلق الأمر بالأساس بالبرلمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. حيث نظمت هذه المؤسسات سلسلة من الأنشطة التي تعكس انخراطها في الجهود الوطنية من أجل إنجاز وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

31. فعلى مستوى البرلمان، نظم مجلس المستشارين بتاريخ 19 يناير 2017 يوماً تحسيسياً لفائدة أعضائه حول موضوع "أهداف التنمية المستدامة 2030، أية أدوار للبرلمان؟". كما نظم مجلس النواب يوماً دراسياً بتاريخ 4 شتنبر 2018 حول المحاور المخصصة على مستوى برنامج 2030 لتعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.

32. وعلى مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم تنظيم مجموعة من التظاهرات للتكوين والتحسيس والتعبئة، بشراكة مع المجتمع المدني المحلي والمنظمات الدولية. واهتمت هذه التظاهرات بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها المرتبطة بإشكالية حماية حقوق الإنسان ومقاربة النوع.

33. كما نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورشتين على علاقة بأهداف التنمية المستدامة. حيث تمحورت الورشة الأولى حول موضوع "الانتقال من أهداف الألفية من أجل التنمية إلى أهداف التنمية المستدامة"، في حين ركزت الورشة الثانية على الشروط الضرورية لجعل الخدمات الأساسية للمدن الحالية والمستقبلية مواكبة لأهداف التنمية المستدامة.

¹ طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور.

4- التقديم الطوعي لتقرير حول أهداف التنمية المستدامة بالمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة

34. بادرت الحكومة المغربية بشكل طوعي لتقديم تقرير حول الإجراءات الأولية المتخذة لتنفيذ خطة 2030، وذلك بمناسبة انعقاد دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة في يوليو 2016 تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. هذه المبادرة الطوعية تترجم الأهمية التي توليها الحكومة لهذه الخطة.

ب. الإطار الدستوري والتشريعي: مرجع ملائم لتنزيل خطة 2030

35. يتجلى التزام المغرب بالتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المراجع من أهمها الدستور والقانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وحصيلة برنامج أهداف الألفية من أجل التنمية بالإضافة إلى اعتماد سياسات قطاعية تندمج في إطار مقاربة للتنمية المستدامة.

1- التزام دستوري لفائدة التنمية المستدامة

36. يكرس دستور سنة 2011 التزام المغرب بإدماج سياساته التنموية في إطار التنمية المستدامة، وهو الالتزام الذي تمت ترجمته بالاعتراف بالتنمية المستدامة كحق أساسي من حقوق المواطنين وبمسؤولية الدولة في تنزيلها على أرض الواقع.

37. إذ يعتبر الفصل 31 من الدستور التنمية المستدامة من بين الحقوق الأساسية المعترف بها للمواطنين، والذي يتم لائحة باقي الحقوق المتمثلة في الحق في الولوج للعلاجات الصحية والرعاية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن والتعليم العصري الميسر الولوج وذي الجودة والتكوين المهني والتربية البدنية والفنية والسكن اللائق والشغل والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

38. ولهذه الغاية، حث الدستور كلا من الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على العمل من أجل تعبئة جميع الوسائل المتاحة قصد تيسير استفادة المواطنين من هذه الحقوق على قدم المساواة. وفي نفس السياق ينص الفصل 35 منه على أن "الدولة تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة".

39. وبهدف تعريف وتوضيح أفضل للأولوية التي تحظى بها التنمية المستدامة، فبالإضافة إلى أن الدستور المغربي أكد على المسؤولية الأساسية للدولة، فإنه حث كذلك على مشاركة وانخراط المواطنين في إعداد البرامج التنموية.

40. إذ أصبح مطلوبا من المواطن أن يلعب دورا محوريا في تنفيذ التنمية المستدامة، حيث أكد الفصل 136 من الدستور على مبادئ التدبير الحر، والتعاون والتضامن وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

2- إطار قانوني ملائم لتنفيذ برنامج 2030

41. أقر المغرب سنة 2014 القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. ويترجم هذا القانون الإرادة في التوفر على ترسانة قانونية متقدمة تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وكذا الالتزامات الدولية للمغرب.

42. وقد أكد هذا القانون على ضرورة أخذ عنصر التنمية المستدامة بعين الاعتبار في السياسات التنموية وإشراك جميع الفاعلين فيها وتوحيد الرؤية الاستراتيجية للعمل الحكومي.

3- حصيلة أهداف الألفية من أجل التنمية وتحدي ما بعد عام 2015

43. انضم المغرب لإعلان الألفية منذ سنة 2000. وقد ترجم هذا الالتزام بانخراطه في الإصلاحات المجتمعية والاستراتيجية في انسجام مع أهداف الألفية من أجل التنمية، والتي تمثلت أهمها في إطلاق

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 ومراجعة مدونة الأسرة سنة 2004 ووضع استراتيجيات جديدة للتربية والصحة وتحديث برامج التنمية القروية والماء والكهرباء والطرق القروية وبرامج السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، إضافة لإطلاق استراتيجيات قطاعية أخرى.

44. كما عملت الحكومة على تعبئة موارد مالية إضافية من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، حيث تم تخصيص 50 بالمائة من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية في سنة 2014، حسب التقرير الوطني الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2015 تحت عنوان: "المغرب بين أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة: الإنجازات والتحديات".

45. ومن حيث اعتماد وملاءمة الأهداف للسياسات الوطنية، تمت مراجعة برنامج 2015 لأهداف الألفية للتنمية للانتقال من 22 إلى 31 هدفاً ومن 48 إلى 79 مؤشراً كما هو مبين في الجدول التالي:

بيان رقم 4: ملاءمة أهداف الألفية من أجل التنمية: إثراء للغايات المستهدفة وللمؤشرات حسب الأهداف المتوخاة

الأهداف		عدد الغايات		عدد المؤشرات	
		المغرب	الأمم المتحدة	المغرب	الأمم المتحدة
الهدف 1: تقليص من الفقر المدقع والجوع (الحصول على شغل منتج وعمل لائق بالنسبة للجميع)		7	3	10	21
الهدف 2: ضمان التعليم الابتدائي للجميع		4	1	3	6
الهدف 3: النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء		4	1	4	10
الهدف 4: تقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة		1	1	3	7
الهدف 5: تحسين صحة الأم (التوصل في أفق 2015 إلى الاستفادة الكاملة من خدمات الصحة الإيجابية)		3	2	3	9
الهدف 6: محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وحمل المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى (التوصل في أفق 2010 إلى تعميم الولوج للعلاج ضد السيدا بالنسبة لجميع المصابين)		3	3	8	6
الهدف 7: ضمان بيئة مستدامة (تقليص نسبة فقدان التنوع البيولوجي في أفق 2010)		4	4	10	10
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية		5	7	16	10
المجموع		31	22	59	79

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

3.1. حصيلة إيجابية فيما يخص تنفيذ برنامج 2015

46. وفقاً لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، تمكن المغرب من تحقيق نتائج جيدة في تنفيذ أهداف الألفية من أجل التنمية. حيث تمكن من القضاء على الجوع والحد من الفقر والهشاشة والفوارق. وقد أحرز تقدماً مهماً في قطاع الصحة من خلال الحد من وفيات الأطفال والأمهات واستئصال بعض الأمراض. كما نجح أيضاً في تحقيق نتائج جيدة فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي. إضافة إلى ذلك، اتخذ المغرب مبادرات هامة لضمان بيئة مستدامة عبر خاصة تعميم الربط بشبكات الماء والكهرباء. ومع ذلك، تبرز تحديات جديدة في مرحلة ما بعد أهداف الألفية من أجل التنمية، المرتبطة على الخصوص بتوطيد المكتسبات والحد من الفوارق المتعلقة بالغايات المستهدفة التي لم يتم بلوغها.

3.2. تحديات ما بعد أهداف الألفية من أجل التنمية

47. سبق للمغرب أن قام بتقييم للإنجازات المسجلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تقرير وطني بعنوان "المغرب بين أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات"، أعدته المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2015. وقد شمل هذا التقرير تقييم للجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية واعتمد على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى والبحث الوطني حول استهلاك الأسر لسنة 2014 والبحث الديموغرافي المتواتر لسنة 2010.

48. ويتضح رغم النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، أن المغرب يواجه تحديات جديدة لما بعد عام 2015، حيث يجب تعزيز المكتسبات، لا سيما فيما يخص:

- القضاء على الجوع والحد من الفقر والهشاشة؛

- الحد من الفوارق؛
 - تعميم التعليم الابتدائي؛
 - خفض معدل وفيات الرضع والأمهات؛
 - القضاء على بعض الأمراض مثل الملاريا؛
 - تعميم الولوج لشبكاتي الماء والكهرباء.
49. كما يتعين اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفجوات المتعلقة بالغايات المستهدفة التي لم يتم بلوغها، ولا سيما في مجالات:

- تعميم التعليم الثانوي؛
- تشجيع تدرّس الفتيات، خاصة في الوسط القروي؛
- الرفع من جودة التعليم؛
- تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، لا سيما في الوسط القروي؛
- القضاء على الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- الحد من الفوارق المجالية والترابية.

ت. التوعية وتعزيز الحوار بين مختلف الأطراف المعنية بأهداف التنمية المستدامة

50. تركز خطة 2030 على نهج تشاركي يشمل العديد من الأطراف المعنية المنتهية للحكومة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتمثل التحدي في تعزيز أشكال التآزر والشراكات المتعددة الأطراف بما يتيح نموا شاملا ومتماسكا يساهم بفعالية ونجاعة في إنجاز خطة 2030.
51. وقد شكلت التوعية بأهداف التنمية المستدامة وتبنيها موضوع مبادرات من جانب بعض الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط كشف عن وجود مستوى جيد من الثقة لدى المواطنين في قدرة البلاد على تنفيذ خطة عام 2030، فإن بعض الإكراهات لا تزال قائمة بسبب غياب إطار موحد يهيم الإعداد وتتبع تنفيذ البرنامج المذكور.

1- مستوى مرضي لثقة المواطنين في قدرة البلاد على تنفيذ خطة عام 2030

52. مكن البحث الوطني حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، والذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط سنة 2016، من قياس درجة ثقة المغاربة في قدرة البلاد على تنفيذ خطة 2030، لا سيما من خلال القضايا المرتبطة مباشرة بالأبعاد الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة.
53. وقد أظهرت النتائج أن غالبية السكان واثقون من أن المغرب يمتلك القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف بنسب ثقة تتراوح بين 70 و91 بالمائة.
54. وكشف البحث عن الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أن الإنتظارات تعطي أهمية أكبر لإصلاح الإدارة بالمعنى الواسع وضرورة ضمان مساواة حقيقية في الولوج إلى التعليم والصحة.
55. وعلى الرغم من هذه الثقة، التي عبر عنها المواطنون، فإن تبني خطة 2030 من طرفهم ينطوي على بعض أوجه القصور فيما يخص إشراك جميع الأطراف المعنية وتطوير مستوى الوعي بالتحديات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

2- ضرورة تعزيز التواصل مع المواطنين حول أهداف التنمية المستدامة

56. أظهرت نتائج البحث الوطني حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة سالف الذكر بأن ما يقرب من 84 بالمائة من الذين تم استجوابهم ليسوا على علم بالتزام المجتمع الدولي والمملكة المغربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030. ويظهر هذا الوضع أن

درجة تبني المواطنين لهذه الأهداف غير كافية وأن هناك حاجة إلى جهد أكبر في التواصل والتوعية خصوصاً وأن الأهداف تم اعتمادها منذ فترة وجيزة.

57. فضلاً عن ذلك، كشفت البيانات التي تم الحصول عليها من وزارتي الصحة والتعليم غياب أية مبادرة على مستوى هذين القطاعين لتحسين معرفة المواطنين بالأهداف والغايات التي تدرج ضمن مجال تدخلهم.

3- غياب بنية مؤسساتية تضم مختلف الأطراف

58. لاحظ المجلس الأعلى للحسابات أن الحكومة لم تحدد مقاربة رسمية لأجل تنفيذ خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، لم يتم تعيين أي جهاز لقيادة الإعداد لتنفيذ البرنامج. وبالرغم من بعض التدابير الخاصة من قبل بعض الوزارات والمؤسسات كوزارات الصحة والتعليم والندوبية السامية للتخطيط، لا توجد، إلى حدود مايو 2018، أي بنية وطنية للحكامة قائمة على أساس توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف المتدخلين.

59. بالإضافة إلى ذلك، لم تعمل الحكومة على تبني خطة للتواصل أو استراتيجية لتعبئة كل الأطراف تحدد كيفية إشراك جميع القطاعات الوزارية والمستويات الحكومية الأخرى والسكان في حوار وطني واسع حول خطة 2030.

60. ومن شأن هذه الوضعية أن تعيق تنفيذ وبلوغ أهداف التنمية المستدامة اعتباراً لضرورة توفر قيادة وطنية وبنية إدارية واضحة الاختصاصات قصد تدبير العمل الحكومي في هذا المجال وتنسيق المقاربة الوطنية مع مختلف المستويات الحكومية والمواطنين حول خطة 2030 وتحديد الأولويات الوطنية.

4- عدم إعداد خطة وطنية لتأمين الانخراط الشامل في خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

61. فيما يتعلق بتوسيع الانخراط في خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة على مستوى القطاعات الوزارية والمستويات الحكومية الأخرى (الأجهزة العمومية والجماعات الترابية)، يتضح أن التدابير المتخذة تتسم بالظرفية ولا تندرج في إطار رؤية طويلة الأمد. حيث أظهر تحليل الأجوبة على الاستبيانات² بأن الإجراءات المتخذة قليلة واقتصرت على المستوى المركزي. وبالتالي يمكن اعتبار مستوى الانخراط في الأهداف في القطاع العام كافيًا على مستوى الإدارات المركزية، خصوصاً الهيئات المسؤولة عن التخطيط، بينما يبدو هذا الانخراط ضعيفاً على المستوى الجهوي والمحلي لأن الإجراءات المتخذة، في هذا الصدد، شبه غائبة.

5- ضعف الجهود المبذولة لضمان انخراط الجماعات الترابية في خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

62. تزامنت مصادقة المغرب على خطة 2030 مع تنزيل ورش الجهوية الموسعة، مما جعلها فرصة مواتية للجماعات الترابية قصد المشاركة بفاعلية في تنزيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى الترابي.

63. وقد كرست الجهوية الموسعة دور الجماعة الترابية باعتبارها المؤسسة الأكثر ملائمة والأقرب إلى تلبية احتياجات المواطنين. وفي هذا السياق، يتوفر الفاعلون الترابيون المحليون (الجهة والإقليم والجماعة) على سلطة واسعة في وضع وتنفيذ خطط التنمية والمشاركة في تنفيذ السياسات العمومية.

64. وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لتمكين هذه الهيئات من المشاركة في تنفيذ السياسات العمومية. لا سيما من خلال الإصلاحات المؤسساتية والقانونية وتوفير الموارد المالية وتطوير الشراكات في مختلف القطاعات.

² الأجوبة عن الاستبيانات التي أرسلها المجلس الأعلى للحسابات لوزارات الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والشؤون العامة والحكامة والصحة والتربية الوطنية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة والندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للتنمية البشرية.

65. وبالرغم من توفر هذا المناخ الملائم قصد أخذ أهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار على المستوى المحلي، سجل المجلس الأعلى للحسابات بأن الجماعات الترابية تبقى، الحلقة الضعيفة في عملية الانخراط والتعبئة لتنفيذ خطة 2030 نظراً لضعف أنشطة التوعية.

66. ورغم مشاركة بعض الجماعات الترابية في المناظرة الوطنية بشأن تفعيل أهداف التنمية المستدامة لسنة 2016، لم يتم القيام بأية مبادرة مماثلة على المستوى الجهوي أو المحلي. إذ باستثناء ورشة العمل الجهوية حول التحسيس بأهداف التنمية المستدامة ذات الطابع الاجتماعي، والتي نظمتها جهة طنجة - تطوان-الحسيمة بتاريخ 23 مايو 2017 لفائدة المنتخبين والفاعلين المحليين، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنه لم يتم تنظيم أي نشاط من هذا القبيل.

6- ضرورة توسيع نطاق انخراط القطاع الخاص

67. عهدت خطة 2030 للقطاع الخاص بدور محدد في إطار الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. حيث تشجع التدابير المتخذة في الغاية 6.12 القطاع الخاص على اعتماد استراتيجيات للتنمية المستدامة ومسؤولة من خلال تحويل الأرباح إلى نمو اقتصادي مستدام وإدماج اجتماعي وحماية بيئية.

68. يعتبر القطاع الخاص بالمغرب شريكا رئيسيا للحكومة، حيث تربط بينهما شراكات لضمان مشاركة فعالة للقطاع في تنفيذ السياسات القطاعية على المستوى الوطني فضلا عن توفير إطار للحوار الدائم بين الطرفين. ويعتبر دور ممثلي أرباب العمل مهما في تسهيل انخراط المقاولات في خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تنفيذها. فعلى سبيل المثال، تم التوقيع على اتفاقية للشراكة قصد إنشاء فرع مغربي عن "شبكة الميثاق العالمي"³، تلتزم من خلالها الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب بإشراك النسيج الإنتاجي الوطني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

69. غير أن نطاق مشاركة القطاع الخاص ليس بالمستوى المطلوب بالنظر إلى العدد القليل من الإجراءات المتخذة لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فإن إشراك وتوعية النسيج الاقتصادي بأكمله بما في ذلك المقاولات الكبرى والصغرى وانفتاحه بشكل أكبر على الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما الجماعات الترابية والجمعيات المحلية، يعتبر أمراً ضرورياً.

7- انخراط غير كاف للمجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

70. لقد تم اعتماد إشراك المجتمع المدني في جهود التنمية من خلال دستور 2011. لذلك، فالعديد من السياسات والاستراتيجيات القطاعية تعكس إرادة الدولة في إشراك النسيج الجمعي في تحقيق الأهداف المسطرة والغايات المتوخاة. ويتعلق الأمر باستراتيجيات مرتبطة بالصحة والتعليم والتنمية البشرية والبيئة والتنمية المستدامة والأسرة والتضامن، إلخ.

71. ويضم المغرب نسيجا جمعويا يتكون من أكثر من 150 000 جمعية تعمل في جميع المجالات، مما يشكل، بالتأكيد، إمكانات بشرية كبيرة ومصدراً ملهماً للمبادرات والأفكار. إلا أنه، يجب تأطير انخراط المجتمع المدني وفقاً لمبادئ تعتمد نظاماً متكافئاً للاختيار يبني على معايير الاستعداد والتنظيم والقدرة على التفكير والاقتراح.

72. لكن في غياب مقاربة متبصرة لإشراك المجتمع المدني، وفي ظل تشتته وعدم تنظيمة في إطار تمثيلات مهيكلة فإن مشاركته في الإعداد لتنفيذ خطة 2030 تبقى شبه غائبة. وبالفعل، فغالباً ما ينظر الفاعلون الحكوميون إلى التنسيق مع الجمعيات على أنه مهمة صعبة للغاية ومحفوفة بالمخاطر في غياب معايير محددة مسبقاً لاختيار الجمعيات التي يمكن أن تنضم لهيئات القيادة.

73. وقد قامت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني منذ إنشائها بعدة مبادرات تهدف لتحسين إطار إشراك المجتمع المدني في السياسات العمومية. لكن أظهرت التحريات التي أجريت في

³ الميثاق العالمي، الذي أطلقته الأمم المتحدة عام 2000، هو إطار للالتزام طوعي يتم من خلاله دعوة الشركات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية إلى احترام عشرة مبادئ مقبولة عالمياً تتعلق بحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد.

هذا الباب مع الوزارة المعنية أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لرفع درجة الوعي والانخراط وإشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ث. تفعيل أهداف التنمية المستدامة في إطار السياق الوطني: تنظيم مناظرة وطنية ولكن دون متابعة حقيقية

74. تشجع خطة 2030 الحكومات على أن تقرر الطرق الكفيلة بدمج غايات محددة في استراتيجياتها وفي برمجة مخططاتها وسياساتها. ويتعلق الأمر بكيفية تحديد أولوياتها وسياساتها وبرامجها بما يتوافق مع أهداف وغايات برنامج عام 2030. وينبغي على الحكومات أيضا إجراء مشاورات وتحليل الصيغ التي يمكن من خلالها للسياسات والبرامج المعتمدة أن تساعد أو تعرقل تحقيق الأهداف والغايات. وتتيح هذه المقاربة رصد الثغرات الموجودة في السياسات والبرامج، وتحديد القرارات التي يمكن اتخاذها لتغيير أو تحسين أو تعديل هذه السياسات والبرامج بغية تحقيق الأهداف والغايات.

75. وفي هذا السياق، اقتصر دور الحكومة على تنظيم مناظرة وطنية واحدة أثناء إعداد التقرير الموجه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة لسنة 2016، دون أن يعقبها اتخاذ إجراءات حقيقية ولموسة لتكييف السياسات والبرامج مع خطة 2030 وإدماج الغايات المستهدفة ذات الأولوية بالنسبة للمغرب.

1- تنظيم مناظرة وطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

76. نظمت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط، المناظرة الوطنية حول تفعيل أهداف التنمية المستدامة تحت شعار: "تأكد ألا يتخلف أحد عن الركب".

77. وانهقد هذا الحدث في الرباط في الفترة الممتدة من 3 إلى 5 مايو 2016 وعرف مشاركة العديد من الفاعلين بما في ذلك الوزارات والجماعات الترابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعيات وممثلي منظمات الأمم المتحدة.

78. وقد ناقشت محاور المناظرة مجموعة من الإشكاليات ذات العلاقة بالإنسان وكوكب الأرض والسلام والشراكات، بالإضافة إلى دورة نظمت لفائدة الأطفال والشباب. وقد أبرزت أشغال المناظرة مختلف التحديات والآليات التي يمكن أن تضمن انخراطا واسعا ضمن خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة وتحسين تنفيذها.

79. وقد أظهرت التحريات التي أجريت من قبل المجلس الأعلى للحسابات أن هذه المشاورات الوطنية كان لها تأثير إيجابي فيما يخص المنظور المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والفرص والرهانات المرتبطة بها على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا فيما يخص تحديد الخطوات المتخذة بصفة شاملة.

80. كما مكنت المناظرة الوطنية من تحسيس الفاعلين بضرورة تحديد الأولويات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة متكاملة وتشاركية، والوقوف على أهمية اعتمادها وتنفيذها من قبل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين.

2- التأخر في تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية

81. مكن تنظيم المناظرة الوطنية من اعتماد التوصيات التالية:

- توسيع نطاق عملية تبني أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين؛
- ملائمة الأولويات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة والتي تمر عبر ملائمة النموذج المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي مع المتطلبات الجديدة لخطة عام 2030؛
- ضبط تنسيق السياسات العمومية من خلال تقاربها وتكاملها قصد تفادي طابعها القطاعي وتحسين الالتقائية بين مكوناتها؛

- تحسين نظام المعلومات الإحصائية الذي يتطلب تدخل مختلف الشركاء وتعديل أساليب العمل من أجل إنتاج البيانات والمؤشرات المطلوبة؛
 - ضمان تتبع وتقييم تنفيذ الأهداف وكذا تفادي أو تصحيح الآثار السلبية الناتجة عن المعوقات المالية أو المؤسسية التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار وبشكل كاف؛
 - ضمان تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق تعبئة مصادر التمويل الأخرى غير التمويل العمومي واعتماد نظام للمسؤولية والمساءلة.
82. غير أن هذه التوصيات لم تتبعها نتائج ملموسة، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب إطار مؤسسي يكون مسؤولاً عن تحديد الأولويات وتنسيق الإجراءات وضمن التشاور حول التوصيات ورصدها وتتبع تنفيذها.

ج- تحديد الأولويات: ضعف وتيرة التقائية الاستراتيجية الوطنية الجارية مع خطة 2030

83. تتوفر الحكومة على العديد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية. غير أن الإجراءات المعتمدة لضمان التقارب بين هذه الاستراتيجيات والبرامج مع خطة عام 2030، وفقاً للأولويات والخيارات الوطنية، تظل ضعيفة. ويهم هذا الوضع، على وجه الخصوص، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية للوزارات.

1- عدم وضع تدابير، على المستوى الوطني، لتحديد الأولويات والتخطيط لتنفيذ خطة 2030

84. منذ انعقاد المناظرة الوطنية لشهر مايو 2016، لم يتم اتخاذ أي تدابير على المستوى الوطني تضم جميع الفاعلين. فغياب هذه التدابير لم يسمح بعقد مشاورات بين مختلف الأطراف المعنية حول الأولويات الوطنية وفق ما هو محدد في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي، التخطيط للإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة 2030.

85. وفي هذا السياق، واصلت الوزارات العمل على استراتيجياتها الخاصة، التي قامت بتطويرها، والتي غالباً ما يعود تاريخ وضعها إلى ما قبل اعتماد خطة 2030. وبالتالي تختلف درجة الوعي بالتحديات الجديدة والمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قطاع لآخر.

86. وعلى سبيل المثال، أجرت وزارة الصحة خلال سنة 2016 تشخيصاً أولياً بشأن مقاربة لتحديد الأولويات والتخطيط للأهداف وتنفيذها. لكن لم تتم متابعة الجهود المبذولة بسبب عدم وجود إطار وطني شامل. وقد ساهم التزام الوزارة مع منظمة الصحة العالمية في تضمين جوانب عديدة من أهداف التنمية المستدامة في إطار استراتيجية الوزارة للفترة 2017-2021 غير أن هذه التدابير لم تكن موضوع مشاورات مع جميع المتدخلين المعنيين لأجل تحديد الأولويات، وضمن انخراطهم وكذا التمويل والمشاركة في الإنجاز.

87. وفيما يتعلق بالوزارة المكلفة بالتعليم، فإنها لم تعمل على مراجعة أولويات رؤيتها الاستراتيجية بالمقارنة مع خطة 2030. فالوزارة لا تزال تعتمد نفس الأولويات على اعتبار أن خطة 2030 تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية.

88. أما بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط، فهناك العديد من الجهود التي تبذل على مستوى تعريف المؤشرات وتنمية القدرات، لكن أنشطة التنسيق مع القطاعات الحكومية فيما يتعلق بجمع البيانات حول أهداف التنمية المستدامة لم تتم مباشرتها بعد بسبب عدم تحديد الأولويات وتوزيع المسؤوليات.

2- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كإطار لتنفيذ خطة 2030

89. طبقاً للقانون الإطار رقم 99.12 بشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، أعدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عن الفترة الممتدة بين 2017-2030. وتمثل هذه الاستراتيجية الإطار العام لوضع سياسة شاملة للتنمية المستدامة وتحديد المبادئ العامة التي يجب احترامها من أجل تحقيق الأهداف العامة والخاصة المحددة (المادة 15 من القانون الإطار المذكور أعلاه).

90. ويمكن اعتبار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بمثابة استجابة أولية لالتزام المغرب بتنفيذ خطة 2030. حيث أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/1 بشأن أهداف التنمية المستدامة أشار في فقرته 63 إلى ما يلي: "ستتصب جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتساق وتمسك الدول بزمامها، تسندها أطر تمويل وطنية متكاملة."

91. وهكذا يتضح أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تمثل الإطار المناسب لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة والتخطيط لتنفيذ خطة 2030. إلا أن التحريات التي قام بها المجلس لدى مجموعة من الفاعلين كشفت العديد من أوجه القصور المتعلقة بعملية اعتماد الاستراتيجية، مما أدى إلى بطء عملية تكيفها وتقاربها لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.1. تأخر في المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

92. ألزم الميثاق الوطني للتنمية المستدامة الحكومة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في غضون عام واحد من تاريخ دخول القانون الإطار سالف الذكر حيز التنفيذ. علما أن هذا القانون نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 2014. غير أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لم تتم المصادقة عليها إلا في حدود شهر يونيو 2017، وهو ما أدى إلى تأخير لأكثر من سنتين بالمقارنة مع الأجل القانوني المحدد.

93. وهكذا، وبالنظر إلى الفترة التي أعدت فيها، فإن العديد من الأهداف التي حددتها النسخة المعتمدة من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة قد تم تجاوزها أو تغييرها من قبل الوزارات المعنية. وفي هذا الصدد، أكد مسؤولون من وزارات الصحة والتعليم والندوبية السامية للتخطيط أن إدارتهم لم تأخذ في الاعتبار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عند وضع استراتيجياتهم القطاعية.

2.2. ضعف نسبة انخراط القطاعات الوزارية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

94. لقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تحت إشراف وتنسيق كتابة الدولة المكلفة بالبيئة (حاليا كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة). وقد أدى هذا الأمر إلى أن الوزارات الأخرى اعتبرت بأن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تعكس الاهتمامات البيئية دون مراعاة العناصر الأخرى للتنمية المستدامة ولا سيما الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

95. كما أن إجراءات التنسيق التي باشرتها كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لم تمكن من تجاوز المقاربة القطاعية وضمان المشاركة الكافية للأطراف المعنية وبالتالي الانخراط في مخرجات الاستراتيجية. كما أن المشاورات التي أجريت خلال إعداد الاستراتيجية لم تشمل بما فيه الكفاية القطاعات الوزارية. وقد نتج عن هذا الوضع أن الالتزامات التي تم التعهد بها على مستوى إعداد الاستراتيجية لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء إعداد الاستراتيجية القطاعية لمختلف الوزارات. فضلا عن ذلك، فإن مستوى الالتزام الحالي للوزارات بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تكشف عن وجود بعض الخلافات بخصوص الوفاء بالالتزامات، ولا سيما تلك المتعلقة بالجوانب المالية وبدرجة الانخراط في الإستراتيجية.

96. فعلى سبيل المثال، تعتبر وزارة الصحة أنه من الضروري القيام بعملية ملاءمة حتى تكون الاستراتيجية في انسجام تام مع برنامج القطاع الصحي للفترة 2017-2021، على الرغم من أن وضع هذا البرنامج تم خلال مرحلة الإعداد والمناقشة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حيث تتضمن الاستراتيجية التزامات تعتبرها الوزارة متجاوزة ولم تعد من أولوياتها. وتنطبق هذه الحالة مثلا على تعميم نظام المساعدة الصحية والذي بلغ نسبة إنجاز تعادل 99 بالمائة من الهدف المحدد منذ فبراير 2015، ولكن هذا التعميم لا زال يعتبر من بين الأهداف التي تصبو لتحقيقها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خلال الفترة 2017-2030.

97. وقد أثارَت الوزارة المكلِّفة بالتعليم نفس الملاحظة، حيث تدعو إلى مراجعة الأهداف بغية تكيفها مع الرؤية الاستراتيجية للقطاع.

2.3. عدم أخذ أهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالرغم من اعتمادها بعد خطة 2030

98. بالرغم من اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في يونيو 2017، أي بعد مرور حوالي سنتين من اعتماد خطة 2030 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتكييف محتوى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع البرنامج المذكور. علاوة على ذلك، يتعارض هذا الوضع مع المبدأ الأول الذي اعتمده الاستراتيجية الوطنية والمتعلق باحترام القانون الدولي وعلى وجه الخصوص الاتفاقيات التي وقعتها المملكة وصادقت عليها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

99. ويبرز تحليل محتوى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وجود بعض العناصر التي تتقاطع مع خطة 2030. وتهم هذه العناصر الأهداف رقم 2 و3 و4 و5 و6 و7 و11 و12 و13 و14 و15. إلا أن هذا التقاطع لا يعكس تبني هذه الاستراتيجية لأولويات وطنية بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة، كما أنه لا يعكس اعتماد الغايات والمؤشرات ذات الصلة.

2.4. إطلاق دراسة لأجل ملاءمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع برنامج 2030 في غياب مشاركة فعالة لمختلف المتدخلين

100. كلفت كتابة الدولة المكلِّفة بالتنمية المستدامة مكتبا للدراسات قصد إجراء دراسة حول تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة بالمغرب. هذه الدراسة، التي سيتم إنجازها في غضون عام واحد، تهدف إلى توسيع نطاق تبني أهداف التنمية المستدامة وملاءمتها مع الأولويات الوطنية، وإعادة توجيه مخطط عمل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييم الميزانية اللازمة لتمويل الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

101. إلا أن جلسات العمل التي أجراها المجلس الأعلى للحسابات، مع بعض الأطراف، أظهرت أن النهج المتبع للقيام بهذه الدراسة يثير خلافات بين القطاعات الوزارية ولا يعكس الاهتمام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى إشراك جميع المتدخلين.

102. وعلى الرغم من الشروع في هذه الدراسة منذ 3 أكتوبر 2017، إلا أن مجموعة من الخلافات لا تزال قائمة حول الوزارة أو القطاع الذي يتولى مسؤولية المراقبة والتنسيق والإشراف على ورش تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد لوحظ هذا التباين على وجه الخصوص بين كتابة الدولة المكلِّفة بالتنمية المستدامة والمندوبية السامية للتخطيط (والتي لم يتم إشراكها في تتبع الدراسة) والوزارة المكلِّفة بالشؤون العامة والحكومة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

103. من جهة أخرى، تعتبر كتابة الدولة المكلِّفة بالتنمية المستدامة أن نتائج الدراسة لن يتم تنزيلها إلا ابتداء من سنة 2021، أي بعد تنفيذ وتقييم المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والمتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد أخضر ومندمج (2017-2020). وبالتالي، فإن هذا الوضع يمكن أن يهدد تعهدات المغرب بخصوص تنفيذ برنامج 2030 من خلال تعطيل دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية إلى ما بعد عام 2021.

2.5. إنشاء لجنة استراتيجية للتنمية المستدامة لا تشمل برنامج 2030

104. أحدثت في سنة 2018، لجنة استراتيجية للتنمية المستدامة، تحت سلطة رئيس الحكومة، تعنى بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (المرسوم رقم 655. 17. 2 الصادر بتاريخ 14 مارس 2018 بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة).

105. وتتولى هذه اللجنة مهمة تحديد الأولويات وإطلاق أشغال الأوراش المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية، ووضع حلول لنقاط التحكيم والمصادقة والتواصل بشأن وضعية تقدم مختلف الأوراش. ويجب أن تعقد اجتماعاتها مرة في السنة وكلما دعت الضرورة لاستشارتها.

106. غير أن المرسوم رقم 655. 17. 2 سالف الذكر لم يشر إلى أهداف التنمية المستدامة و إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة الاستراتيجية في تنزيل خطة 2030. وقد تسبب هذا الوضع في خلق ارتباك بين الأطراف المتدخلة حول الهيئة المكلفة بتنسيق الجهود في إطار تنفيذ برنامج 2030. مع العلم أن اللجنة الاستراتيجية لا تضم بين أعضائها بعض الهيئات الرئيسية كالمندوبية السامية للتخطيط.

107. وفي هذا السياق، تنص المادة 3 من المرسوم سالف الذكر على أن اللجنة الاستراتيجية تتألف من ممثلين عن 19 قطاع وزاري ذي أولوية. ويجوز للرئيس أن يستدعي، بصفة استشارية، أي سلطة حكومية أو مؤسسة أو جمعية أو أي شخص آخر يعتبر وجوده مفيدا.

3- استراتيجيات قطاعية بمثابة خطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

108. شرع المغرب في اعتماد عدة برامج وطنية تتداخل من حيث الأهداف العامة والغايات مع أهداف التنمية المستدامة. لكن، وفي غياب تحديد أوجه تقاطع خطة 2030 والبرامج الوطنية، فإنه من الصعب إيجاد روابط واضحة حول الأولويات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، مع العلم أن كل هذه البرامج تتوفر على مخططاتها الخاصة للعمل مصحوبة بأهداف كمية وخطط للتمويل.

109. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمخطط المغرب الأخضر ومخطط هاليوتيس (Halieutis) والرؤية الاستراتيجية للتكوين المهني، واستراتيجية السياحة 2020 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والاستراتيجية الطاقية الوطنية. وعلى سبيل التوضيح، تم أخذ هذين المثالين بعين الاعتبار.

110. تغطي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عدة أهداف من أجنحة 2015-2030 خصوصا بعض الغايات التي تشكل أهداف التنمية البشرية رقم 1 و3 و4 و5 و6 و7 و9. وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تقليص معدل الفقر من خلال تمويل 44.477 مشروعا و8800 من الأنشطة المدرة للدخل استفاد منها 10 ملايين شخص خلال الفترة 2005-2016⁴.

111. أما بخصوص الاستراتيجية الطاقية الوطنية، والتي انطلقت في عام 2009، فهي تساهم أيضا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خصوصا الهدف رقم 7 والمتعلق ب" الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، كما هو الشأن بالنسبة للغايات 1.7 و2.7 و3.7 و7 وأ و7 المرتبطة به.

ح. تخطيط وتمويل أهداف التنمية المستدامة: قصور التدابير المتخذة في انتظار مطابقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لخطة 2030

112. من خلال اعتماد خطة استراتيجية ومخططات مفصلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن للحكومة أن تمنح لنفسها صلاحيات وأن تتوفر على مقاربة يتم التقيد بها قصد تقييم نجاحاتها وتصحيح نقائصها. غير أنه، في ظل غياب مخطط استراتيجي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تبقى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية هي إطار التخطيط الوحيد المتاح حاليا. في هذا الصدد، تم الوقوف على الملاحظات التالية:

⁴ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: الانطلاقة والتطور، التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ماي 2017.

1- اختلاف مقاربات التخطيط بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية

113. تنص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على وضع مخططات عمل للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، بلورت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة واحدا وعشرين اقتراحا يحدد التزامات واحدا وعشرين قطاعا وزاريا تحظى بالأولوية من حيث التنمية المستدامة.
114. غير أن استجابة الواحد وعشرين قطاعا المعنية ظلت شبه غائبة. وفي الواقع، وحدهما وزارتي الداخلية والصحة قامتا بتقديم إجاباتهما بخصوص الاقتراحات.
115. كما لوحظ أيضا أن المقترحات المقدمة إلى القطاعات المعنية لا تتقاطع بالضرورة مع استراتيجياتها القطاعية وصارت في معظمها متجاوزة.
116. ويبدل هذا الوضع على قصور المقاربة المعتمدة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لوضع مخططات العمل، حيث تتم دعوة كل قطاع للالتزام بشكل فردي بتنفيذ الأهداف دون اللجوء إلى استشارات مع القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن مكانة الأطراف المتدخلة الأخرى والتزاماتهم لا يتم تمييزها بشكل جيد في غياب مبادرات مشابهة لفائدتهم.
117. ويجدر التذكير، في هذا الباب، بتوجيهات الخطاب الملكي السامي في 30 يوليو 2012، بمناسبة عيد العرش، الذي جدد من خلاله صاحب الجلالة دعوته للحكومة " من أجل توفير شروط التكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها وقياس نجاعتها وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها مع الاجتهاد في إيجاد بدائل للتمويل من شأنها إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه الاستراتيجيات".

2- عدم تقدير كلفة تمويل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

118. لم تقدم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أية تقديرات رسمية لكلفة تنفيذها على أرض الواقع. وقدرت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بأن 95 في المائة من التدابير لا تتطلب ميزانية إضافية وأن التدابير الموصى بها سيتم تنفيذها في إطار المشاريع المبرمجة أو الجاري تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التدابير المعتمدة لها طبيعة مؤسساتية أو قانونية.
119. علاوة على ذلك، فإنه من حيث تمويل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لم يتم بذل أي مجهود لتجميع المعطيات العامة حول الاعتمادات المخصصة وطرق استغلالها حسب طبيعة كل هدف أو غاية بعينها. ومن جانب آخر، فإن عملية تجميع المعطيات تبقى صعبة في ظل غياب تحديد أوجه تقاطع الاستراتيجيات القطاعية وأهداف التنمية المستدامة وبالنظر لما تتطلبه العملية من إشراك لجميع القطاعات الوزارية المعنية لا سيما تلك المكلفة بالمالية.

ثانيا. مراجعة التدابير المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم

أ- وزارة الصحة: تدابير ملحوظة لتنفيذ أهداف الصحة

120. تعتبر خطة 2030 الصحة بأنها ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. كما يعتبر بأن الصحة ومحدداتها تؤثر وتتأثر في الحد ذاته بالأهداف والغايات الأخرى التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.
121. وقد تم اعتماد العديد من الغايات المرتبطة بالصحة والمضمنة بأهداف التنمية المستدامة نتيجة وجود برامج لم يتم إنجازها في إطار أهداف الألفية للتنمية، كما أن الكثير من الغايات الأخرى تم اعتمادها انطلاقاً من قرارات المنتدى الدولي للصحة ومخططات العمل ذات الصلة.
122. على المستوى الوطني، رغم أنه لا يوجد مخطط وطني لتنفيذ برنامج 2030، فإن وزارة الصحة أطلقت مسارا لملاءمة أهداف الصحة مع السياق الوطني وتبنيها خصوصا الهدف رقم 3.

123. وطبقا لما تعتمده منظمة الصحة العالمية، تعتبر وزارة الصحة أن الغايات التي تدرج في مجال تدخلها يمكن أن تنقسم إلى فئتين: (1) غايات الصحة و (2) غايات مرتبطة بالصحة. وتعتبر وزارة الصحة نفسها مسؤولة مباشرة عن تنفيذ غايات الهدف رقم 3 وبعض الغايات الأخرى المضمنة بالأهداف رقم 1 ورقم 2 ورقم 6 ورقم 11 ورقم 13 ورقم 16 ورقم 17.

بيان رقم 5: تقاطع الهدف رقم 3 مع بعض الأهداف الأخرى

الهدف 3 – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار			
الغاية: 8.3 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وعلى الأدوية الأساسية.			
1.3 خفض نسبة الوفيات النفاسية. 2.3 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها. 3.3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى. 7.3 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.	أهداف الألفية غير المنجزة وبرامج موسعة	4.3 تخفيض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية وتعزيز الصحة العقلية. 5.3 تعزيز الوقاية من الإفراط في استعمال المواد المخدرة وعلاج ذلك. 3.6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بالنصف. 7.3 الحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة.	غايات جديدة للهدف رقم 3
3.1 تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطار لمكافحة التبغ. 3.ب توفير إمكانية الحصول على الأدوية والفحاحات الأساسية ودعم البحث وتطوير الفحاحات والأدوية. 3.ج زيادة تمويل الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع في البلدان النامية. 3.د تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.	غايات مرتبطة بآليات تنفيذ الهدف رقم 3	3.1 تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطار لمكافحة التبغ. 3.ب توفير إمكانية الحصول على الأدوية والفحاحات الأساسية ودعم البحث وتطوير الفحاحات والأدوية. 3.ج زيادة تمويل الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع في البلدان النامية. 3.د تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.	
تقاطع مع الأهداف الاقتصادية والأهداف الأخرى الاجتماعية والبيئية ومع الهدف رقم 17 حول آليات التنفيذ			

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الصحة في برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030، تقرير الكتابة العامة

1- محاولة تنزيل وطني للأهداف والغايات في غياب الأولويات الوطنية

124. ينطلق التنزيل الوطني للأهداف والغايات المرتبطة بالصحة من المبدأ الذي يقوم على أن الأولويات الوطنية المتصلة ببرنامج 2030 قد تم تحديدها مسبقا. فبخصوص وزارة الصحة، كانت هذه الأهداف موضوع نقاش داخل هيأتها ومع شركائها، مما ساعدها على وضع إطار عمل يضم جميع الأهداف والغايات المزمع إنجازها مع تحديد القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى التي يجب أو يمكن إشراكها في هذا المسار. وقد واكب هذا العمل نقاش حول المؤشرات والطرق المثلى الواجب اتباعها من أجل ملاءمتها وقياسها وجمع المعطيات المرتبطة بها.

125. لكن، وفي غياب تنزيل فعلي للأهداف وللغايات على الصعيد الوطني فإن الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة توقفت عند هذه المرحلة ولم يتم استكمالها. إلا أن الوزارة أكدت بأنها اتخذت الإجراءات المناسبة من أجل اخذ أهداف الصحة والغايات بعين الاعتبار أثناء اعداد وتنفيذ استراتيجيتها 2021-2017.

2- منهجية إعداد مخطط العمل الخاص بأهداف التنمية المستدامة على مستوى وزارة الصحة

126. تم إعداد مخطط العمل بناء على مقارنة تشاركية منسقة من طرف مديرية التخطيط والموارد المالية والتي قامت بإشراك المديرية المركزية للوزارة من خلال تعيين محاورين مركزيين وبعض الشركاء.

127. تم إعداد مخطط عمل وزارة الصحة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناء على تقييم الغايات والأهداف حسب الفئات. ويأخذ هذا المخطط بعين الاعتبار الإشكالية في سياقها العام وذلك وفق مدى انسجام التدابير المراد اتخاذها والشركاء المتدخلين.

128. حسب الوزارة، ينص هذا المخطط على تدابير ستسمح، من جهة، بتجاوز النقائص المسجلة أثناء مراحل تنفيذ برنامج أهداف الألفية للتنمية خصوصا ما يتعلق بصحة الأم والطفل⁵ ومن جهة أخرى بتعزيز المكتسبات والانفتاح على برامج جديدة. وقد تم تقسيم التدابير المكونة للمخطط إلى فئات رئيسية كالتالي:

- مواصلة الجهود من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية بخصوص الجوانب المرتبطة بصحة الأم والطفل؛
- الوقاية ومحاربة الأمراض المعدية وتعزيز القدرات من حيث الإنذار السريع وخفض وتدبير المخاطر الصحية؛
- رفع التحدي بخصوص الأمراض غير المعدية والصحة العقلية والصدمات (السلامة الطرقية) والإعاقات؛
- الاشتغال على المحددات البيئية للصحة؛
- تعزيز البحث والتطوير وتحقيق شمولية الوصول إلى الأدوية؛
- عصرنه تدبير الموارد البشرية؛
- ضمان التغطية الصحية الشاملة.

3- تقديم التدابير: ضرورة اللجوء إلى مقارنة متعددة القطاعات

129. عملت وزارة الصحة، بالنسبة لكل جزء من الأهداف والغايات، على التعريف بالسياق العام للمغرب والإطار المؤسسي والقانوني والتقدم المنجز والنقائص المسجلة، مصحوبة بإحصائيات ومعطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، والإطار الدولي والتدابير المتخذة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والنتائج المحصلة وكذا الصعوبات والاكراهات والتدابير الجارية التي تقوم بها الوزارة.

130. يوضح مخطط العمل بالنسبة لكل الغايات الوطنية المزمع بلوغها في أفق 2030 المحاور الاستراتيجية للتدخل والتدابير الواجب تفعيلها والهيئة أو المصلحة المسؤولة عن التنفيذ والبرامج الجارية المتعلقة بهذا الجانب بالإضافة إلى الشركاء الوطنيين والدوليين.

131. وحددت الوزارة 19 غاية مرتبطة بستة أهداف للتنمية المستدامة وقد سمح تنفيذ هذه الغايات بتحديد 114 محورا استراتيجيا يتوزع على 300 إجراء. وتغطي هذه العناصر فكرة حول مدى تعقيد هذا الورش ودور المقاربة المتعددة القطاعات.

⁵ إشكالية تم التعبير عنها في القرار المتعلق بأهداف التنمية المستدامة خصوصا الفقرة 16 والتي ذكرت بأن الأهداف المتعلقة بصحة الأم الرضيع والطفل والصحة الإنجابية لم يتم تحقيقها.

بيان رقم 6: خلاصة المعطيات المرتبطة بعدد الغايات والمحاور الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها

المواضيع	الأهداف	الغايات	المحاور الاستراتيجية	الإجراءات
صحة الأم والطفل	2 و3 و5	2.2 و1.3 و2.3 و7.3 و5.5	28	77
الوقاية ومحاربة الأمراض المنقولة	3	3.3 و3.3	25	58
الأمراض غير المنقولة والصحة العقلية والصدمات (السلامة الطرقية) والإعاقات	3 و10	4.3 و5.3 و6.3 و1.3 و2.10	13	46
المحددات البيئية للصحة	3 و11 و13	9.3 و5.11 و1.13 و3.13 و2.13	18	39
الأدوية	3	3.3	8	17
تدبير الموارد البشرية	3	3.3	11	43
التغطية الصحية الشاملة	3	8.3	11	20
المجموع	6	19	114	300

المصدر: وزارة الصحة

4- تمويل مخطط عمل وزارة الصحة: غياب تقييم للحاجيات

132. لوحظ في هذا المجال أن وزارة الصحة لم تقم بأي تقييم لحصر الفارق بين الموارد الوطنية المتوفرة والتمويلات الضرورية من أجل الوفاء بالتزامات خطة 2030 فيما يخص الهدف رقم 3. ومن شأن هذا التقييم أن يسمح بتحديد العجز في التمويل في مجال الصحة والتحفيز على تعبئة موارد إضافية للتمويل من لدن مصادر أخرى عمومية كانت أو خاصة أو دولية.

133. وفي ظل الوضع الحالي، فإن الموارد الوطنية المدرجة في إطار ميزانية وزارة الصحة تبقى المصدر الرئيسي لتمويل برامج الصحة التي من خلالها سيتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

5- تحديد الشركاء دون وضع إطار للتنسيق

134. قامت وزارة الصحة بتحديد العديد من الشركاء حسب طبيعة الأهداف والغايات المتصلة بها، كالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. غير أن تحديد الشركاء لم يواكبه وضع إطار مرجعي للتنسيق والتشاور من أجل الوصول إلى تدابير تهدف إلى تبني مخططات عمل وكذا من أجل تحديد الأولويات التي سيتم على أساسها تطوير علاقات وثيقة للشراكة والتعاون.

135. وأدى غياب الالتزام العملي حول هذا الموضوع، خصوصا من طرف القطاعات الوزارية والمستويات الحكومية الأخرى، إلى أن الوزارة لم تسجل تقدما ملحوظا في تنفيذ الأهداف، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير التي تتطلب مساهمة العديد من القطاعات. ونتج عن ذلك غياب انخراط الأطراف المتدخلة الأخرى في تنفيذ مخطط العمل.

6- اعتبار جزئي لأهداف التنمية المستدامة والغايات المستهدفة في إطار الاستراتيجية القطاعية 2021-2017

136. نظرا لأن المسار الذي جرى إطلاقه من خلال إعداد مخطط العمل لم يتم استكماله، قامت وزارة الصحة بتضمين بعض الالتزامات المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية (2017-2021). وتم اعتبار هذه الأهداف بناء على رؤية الوزارة الخاصة وأخذا بعين الاعتبار لتحديات ما بعد 2015.

137. وتهدف الاستراتيجية المتبعة من طرف الوزارة إلى تعزيز المكتسبات وإدخال برامج جديدة وفق تطور مؤشرات الصحة بالمغرب. وبناء على ذلك، فإن استراتيجية الوزارة تطمح إلى منح أهمية خاصة لتعزيز برامج صحة الأم والطفل والعناية بالأوضاع الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز برامج محاربة الأمراض المعدية وغير المعدية وإطلاق برامج صحية جديدة. وتتعلق هذه الأخيرة بالتكفل بمرضى الالتهاب الكبدي الفيروسي "س" وأمراض القلب ومحاربة مرض الصمم والسمنة عند الأطفال.

138. هذه البرامج تتقاطع مع مختلف الغايات المحددة في مخطط العمل، لكن تنفيذها سيكون وفق الرؤية القطاعية ودونما التوفر على هامش مهم للاشتغال على المحددات البيئية للصحة في غياب إطار للتنسيق وتوزيع الأدوار.

ب-وزارة التربية الوطنية: تشكيل لجنة وطنية من أجل تنسيق الهدف الرابع

139. يتمثل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". ويتكون من سبعة أهداف وثلاث طرق للتنفيذ أو للتدبير المصاحب.

140. يضمن هذا الهدف لجميع الفتيات والفتيان إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي والثانوي مجانا بحلول عام 2030. كما يهدف إلى توفير فرص متكافئة للحصول على التعليم المهني والقضاء على التفاوت فيما بين الجنسين وفي الدخل، بهدف تمكين الجميع من الوصول إلى الدراسات العليا.

بيان رقم 7: غايات و آليات تنفيذ الهدف رقم 4

الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"		
<p>1.4. أ. بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع</p> <p>4.ب. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020</p> <p>4.ج. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030</p>	<p>ثلاث طرق للتنفيذ</p>	<p>1.4. ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.</p> <p>2.4. ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030</p> <p>3.4. ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030</p> <p>4.4. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030</p> <p>5.4. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030</p> <p>6.4. ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030</p> <p>7.4. ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وأتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030</p>

141. يتميز استعداد وزارة التربية الوطنية لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة باعتماد إطار للتشاور من خلال تشكيل لجنة وطنية للتنسيق. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تسجيل بعض أوجه القصور من حيث استيعاب مقتضيات الهدف والملاءمة مع الرؤية الاستراتيجية.

1- إحداث لجنة وطنية من أجل تنسيق الهدف الرابع

142. بناء على توصيات لجنة التوجيه "التربية 2030" التابعة لمنظمة اليونسكو، بادرت الوزارة المكلفة بالتعليم إلى تشكيل لجنة وطنية لتنسيق الهدف الرابع. وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة التربية الوطنية وغيرها من القطاعات الوزارية والهيئات العمومية وهيئات الدعم والتنسيق المعنية بالهدف الرابع، فضلاً عن مكتب اليونسكو بالرباط واللجنة الوطنية للتعليم والعلوم والثقافة. غير أن، تأثير المبادرات المتخذة من طرف لجنة التنسيق الوطنية منذ إنشائها ظل ضعيفاً بسبب الافتقار إلى مأسستها.

1.1- غياب الطابع المؤسسي عن اللجنة الوطنية للتنسيق

143. لا تتوفر لجنة التنسيق الوطنية على إطار مؤسسي يحدد صلاحياتها وتكوينها. ولسد هذه الفجوة، وضعت الوزارة الإطار المرجعي لتحديد دورها. ويتعلق الأمر بالمهام التالية:

- إبراز الجهود التي تبذلها الوزارة من خلال التتبع المنهجي والمنتظم لتطور المؤشرات القطاعية؛

- تنفيذ أنشطة التوعية وتعبئة الفاعلين الوطنيين حول الهدف الرابع، التعليم 2030، من أجل الانخراط الفعال للجميع؛
- وضع قاعدة للمعطيات تتيح تتبع الغايات المحددة ضمن الهدف الرابع؛
- تعبئة مختلف فئات المجتمع حول القضايا التربوية؛
- المشاركة في تعزيز التخطيط في مجال التربية؛
- وضع خارطة طريق لتدابير الهدف الرابع وتتبع تنفيذها؛
- ضمان التتبع والتقييم المنتظمين والمستمرين للتقدم المحرز في مسار بلوغ غايات الهدف الرابع؛
- ضمان التنسيق التقني الشامل للهدف الرابع، وتعبئة مختلف الجهات الفاعلة؛
- ضمان جمع البيانات وتقاسم ونشر المعلومات حول الهدف الرابع؛
- ضمان تعبئة محلية لجميع الجهات الفاعلة على مستوى المدرسة لتطوير التفكير الاجتماعي التربوي وتوسيع أسس الشراكة والتعاون بين الفاعلين والشركاء والمستفيدين؛
- ضمان التنسيق عن قرب مع جميع الشركاء؛
- صياغة التقرير الوطني حول الهدف الرابع بحلول نهاية عام 2018.

144. وفي هذا الصدد، عقدت لجنة التنسيق الوطنية عدة اجتماعات. إلا أن مبادراتها تواجه عدة صعوبات نظرا لعدم توفرها على صلاحيات القيادة، وخاصة لضمان ملائمة السياسات القطاعية مع مقاصد الهدف الرابع، وكذا ترجمة هذا التوافق إلى مخططات عمل تتضمن التدابير اللازمة المسندة لكل طرف والقيام بمتابعة التقدم المنجز في هذا المجال. علاوة على ذلك، تجد لجنة التنسيق صعوبة في عقد اجتماعاتها بانتظام (من حيث المبدأ كل ثلاثة أشهر وفقاً للشروط المرجعية)، بسبب غياب المقترضيات القانونية التي تلزم الجهات المتدخلة بالامتثال لإطار العمل المحدد سابقاً. ووفقاً لمحاضر اجتماعات هذه اللجنة، فإن عدد الأعضاء وصفقتهم تختلف من قطاع لآخر ومن اجتماع إلى آخر، بسبب عدم تعيينهم بصفة رسمية.

1.2- الخلاصات الأولى للجنة التنسيق الوطنية حول تنفيذ الهدف الرابع

145. مكن عمل لجنة التنسيق الوطنية من توفير معلومات مهمة حول تنفيذ السياسات القطاعية المتعلقة بهدف التعليم. كما مكن من الوقوف على نقاط القوة والضعف التي تميز المقاربة الوطنية الخاصة بهذا الموضوع. في مذكرتها المتعلقة بتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، سلطت لجنة التنسيق الوطنية الضوء على أبرز الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ هذا الهدف.
146. ومن بين ما تم تسجيله كفرص، تأكيد وجود الالتزام الحكومي والمجتمعي لتحقيق مقاصد الهدف الرابع، وكذا اعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي تتضمن بعض غايات الهدف الرابع، بالإضافة إلى تنوع المتدخلين بما يساعد على تظافر مجهودات الجميع.
147. وتشمل التحديات عدة جوانب منها على وجه الخصوص: ضرورة إنشاء نظام للمعلومات قادر على إنتاج معطيات موثوقة وجيدة تغطي جميع مؤشرات غايات الهدف الرابع؛ والحاجة إلى ضمان اتساق أكبر لمؤشرات تتبع مقاصد الهدف الرابع وتكييفها مع السياق الوطني وتقوية قدرات الفرق الوطنية المكلفة بتتبع وتنفيذ الهدف الرابع فيما يخص التخطيط وجميع المعطيات اللازمة لحساب مؤشرات تتبع هذا الهدف ومن حيث إعداد تقارير التتبع؛ وضرورة ضمان تنسيق الهدف الرابع على المستوى الوطني نظراً لتنوع القطاعات المتدخلة في مجال التعليم والتكوين؛ وتعبئة مصادر تمويل تنفيذ الهدف الرابع وحتى السياسات القطاعية، وإسهام الشركاء في التمويل وفي تقوية القدرات.

2- انخراط محدود في الهدف الرابع

148. على مستوى الانخراط في الأهداف، تظل الأنشطة المنفذة من طرف وزارة التربية الوطنية محدودة التأثير. إذ اقتصر عملات التوعية ودعم الانخراط على الاجتماعات التي عقدتها لجنة التنسيق الوطنية.

149. وفي هذا الصدد، نظمت الوزارة ثلاثة ملتقيات: خصص الأول لتوعية مختلف الشركاء الممثلين بلجنة التنسيق الوطنية، والثاني شمل أعضاء اللجنة مع عرض للسياسات القطاعية في علاقتها مع الهدف الرابع، في حين ركز الملتقى الثالث على دراسة تقاطع السياسات القطاعية مع الهدف الرابع وعرض للمؤشرات.

150. غير أن الوزارة لم تقم بالإجراءات اللازمة لتوعية موظفيها وشركائها، بما في ذلك الجماعات الترابية والقطاع الخاص والجمعيات والمواطنين، رغم اعتبارهم بمثابة فاعلين أساسيين.

3- غياب تدابير فعالة من أجل ملاءمة المشاريع المقدمة من طرف القطاعات الوزارية الأخرى مع غايات الهدف الرابع

151. حددت لجنة التنسيق الوطنية مجموعة من السياسات القطاعية والشركاء العموميين الواجب إشراكهم في تنفيذ غايات الهدف الرابع. لكن هذا التصور اقتصر على حالة التشخيص ولم يتم ترجمته إلى إجراءات فعلية للتنسيق والملاءمة. فعلى سبيل المثال، تمثل الغاية 2.4 موضوعا لعدة مشاريع دون وجود أي التزام يقضي بضرورة تناسق الاستراتيجيات كما هو موضح أسفله:

بيان رقم 8: خارطة لأهم الشركاء الذين يتوفرون على استراتيجيات قطاعية مرتبطة بالهدف رقم 4

الغايات										
ج.4	ب.4	أ.4	4.7	6.4	5.4	4.4	3.4	2.4	1.4	
										التربية الوطنية
										التكوين المهني
										التعليم العالي
										الشؤون الإسلامية
										الثقافة والاتصال
										الأسرة والتضامن
										الصحة
										الشغل
										الشباب والرياضة
										مكافحة الأمية
										التعاون الوطني
										المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي
										المديرية العامة للجماعات المحلية
										المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المصدر: الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية

4- ضرورة ملاءمة الرؤية الاستراتيجية مع الهدف الرابع

152. تطبيقاً للتوجيهات الملكية السامية التي دعت المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي لوضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة، وبعد مشاورات واسعة مع مختلف الجهات الفاعلة والشركاء بخصوص الوضعية الراهنة وأفاق المدرسة المغربية، تم وضع رؤية استراتيجية للإصلاح تغطي الفترة 2015-2030. وتهدف هذه الرؤية إلى إنشاء مدرسة منصفة وذات جودة. هذه الرؤية تتألف من 23 رافعة تغيير تتمركز حول أربعة أسس وهي: الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع وتشجيع الفرد والمجتمع والحكمة وإدارة التغيير.

153. وإذا كانت هذه الرؤية الاستراتيجية تتماشى في العديد من جوانبها مع أهداف التنمية المستدامة خصوصاً الهدف الرابع، فإن إعدادها تم قبل اعتماد برنامج 2030 المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يدعو إلى ضرورة ملاءمة التخطيط للمشاريع المنبثقة عن الرؤية الاستراتيجية مع غايات الهدف الرابع.

4.1- عدم التطابق من حيث التخطيط

154. لتنفيذ حزمة المشاريع المضمنة برافعات الرؤية الاستراتيجية، وضعت وزارة التربية الوطنية خطة تنفيذية للفترة 2017-2021 تتألف من 24 إجراء يحظى بالأولوية سيتم تنفيذها في هذا الأفق. غير أنه لم يتم وضع هذه الخطة بهدف تنفيذ الهدف الرابع والتقاطعات مع الأهداف الأخرى. علاوة على ذلك، لم يتم ذكر الغايات والمؤشرات والقيم المرجعية ذات الصلة. كما أن مضمون الخطة التنفيذية يثير عدة ملاحظات تتعلق بالتأخر المسجل وإشراك الفاعلين الآخرين ومراعاة الأهداف الأخرى والغلاف المالي الإجمالي الواجب تعبئته ومصادر التمويل وطبيعة آلية التتبع والتقييم.

4.2- ملاءمة محدودة للإجراءات الأفقية التي تشمل الفاعلين الآخرين

155. وضعت وزارة التربية الوطنية تنزيلاً لمحاور الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، من خلال 16 مشروعاً متكاملًا تغطي ثلاثة مجالات وهي: المساواة وتكافؤ الفرص وإنعاش جودة التعليم والتكوين والحكمة والتعبئة.

156. هذه المشاريع التي تم تطويرها في إطار استراتيجية 2015-2020 تتوافق مع غايات الهدف رقم 4، ولكنها تقتصر على الإجراءات التي يتعين على وزارة التربية الوطنية اتخاذها، بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بتنفيذ هذا الهدف. في حين لم تتم معالجة السياسات والاستراتيجيات القطاعية الأخرى المتصلة بالتعليم، لا سيما من حيث الإجراءات الأفقية التي تقتضي تدخل الفاعلين الآخرين مع تحديد دور كل طرف.

5- إطار تمويل الهدف الرابع

157. لم تتناول الخطة التنفيذية هذا الجانب. كما أن لجنة التنسيق الوطنية لم تقم بإعداد مخطط عمل مشترك لتقدير كلفة كل سياسة قطاعية وكذا التكاليف الاجمالية. وفي غياب إطار مناسب للتمويل، تظل ميزانية الدولة المصدر الرئيسي للتمويل.

الجزء الثاني: نظام جمع بيانات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

أولاً. الإطار التنظيمي والمؤسسي للنظام الإحصائي الوطني

أ. مكونات وتنظيم النظام الإحصائي الوطني

- 1- النظام الإحصائي الوطني: المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة
158. يتكون النظام الإحصائي الوطني من جميع الأجهزة والمصالح الإحصائية التي تعمل بشكل جماعي على جمع وإنتاج ونشر الإحصائيات الرسمية باسم الحكومة.
159. ويهدف النظام الإحصائي الوطني إلى توفير معلومات إحصائية مفيدة وشاملة ودقيقة وموضوعية، من شأنها أن تساهم في تسليط الضوء على الرهانات الكبرى والقضايا الأساسية للمغرب، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، لاسيما تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويخضع هذا النظام للعديد من النصوص القانونية والتنظيمية.
160. ويتميز النظام الإحصائي الوطني بدرجة عالية من اللامركزية، فبالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط، التي تعتبر النواة الرئيسية لهذا النظام، تقوم أجهزة أخرى بجمع وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية، التي تغطي بشكل أساسي مجالات تدخلها. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أهم منتجي المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

بيان رقم 9: مكونات النظام الإحصائي الوطني



1.1. المندوبية السامية للتخطيط: الجهاز المركزي للنظام الإحصائي الوطني على مستوى إنتاج إحصائيات أهداف التنمية المستدامة

161. منذ إحداثها، في أبريل 1998 كوزارة منتدبة للتوقعات الاقتصادية والتخطيط، ثم رفعها إلى مستوى وزارة في يوليو 2002، ثم تحويلها إلى مندوبية سامية للتخطيط ابتداء من سنة 2003، تشكل هذه الأخيرة النواة المركزية للنظام الإحصائي الوطني، إذ تعد المنتج الرئيسي للمعلومات الإحصائية في المجالات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، كما تتولى إعداد المحاسبة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه المندوبية بإعداد الدراسات المتعلقة بالظرفية والوضعية الماكرو اقتصادية للمغرب والدراسات الاستشرافية. وتتمتع المندوبية السامية للتخطيط باستقلال مؤسساتي على مستوى إعداد وتنفيذ برامجها وقيامها بالأبحاث والدراسات الإحصائية.

162. وقد تم الشروع في إعادة هيكلة هذا الجهاز، بعد صدور المرسوم رقم 2.17.670 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط (الجريدة الرسمية رقم 6670 بتاريخ 03 ماي 2018)، وذلك بهدف تحديث الإطار القانوني المنظم لاختصاصاتها وهيكلتها وحداتها الإدارية، وملاءمتها مع التغييرات والتوجهات الاستراتيجية الجديدة للمندوبية السامية. كما ينص هذا المرسوم على إعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة من طرف مديرية التخطيط.

2.1. القطاعات الحكومية: تكليف مصالح إحصائية لإنتاج بيانات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة

163. تتوفر الوزارات الكبرى على مصالح إحصائية تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات في حدود مجالات تدخلها. ومن بين أهم منتجي المعلومات الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: وزارات الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، والصحة، والتربية الوطنية، والتشغيل، والاقتصاد والمالية، والسياحة، وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.

164. كما تتولى مديرية الخزينة والمالية الخارجية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، تجميع المعلومات من مصالح الوزارة وإنتاج الإحصائيات المالية الحكومية المتعلقة بالضرائب والدين الخارجي، إلخ.

3.1. أجهزة عمومية أخرى منتجة للبيانات الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

165. يتولى المرصد الوطني للتنمية البشرية مهمة تحليل وتقييم آثار برامج التنمية البشرية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بالمساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية، وتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأهداف التنمية المستدامة.

166. كما يتولى بنك المغرب جمع ونشر الإحصائيات المصرفية والنقدية وأسعار الصرف.

167. فيما يتولى مكتب الصرف مسؤولية جمع وإنتاج البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وميزان الأداءات، وكذا تحديد الوضعية الخارجية للمغرب في هذا المجال.

2- النظام الإحصائي الوطني: بطة عملية الإصلاح

168. في أفق إصلاح النظام الإحصائي الوطني، أعدت الحكومة المغربية مشروع قانون لإنشاء مجلس وطني للإحصاء يحل محل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية (COCOES). غير أن هذا القانون لم ير النور بعد، رغم عرض مشروعه على الأمانة العامة للحكومة منذ سنة 2003.

169. وقد سبق لمجلس الحكومة النظر في مشروع القانون رقم 109.14 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني في اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 ماي 2015. ويهدف مشروع هذا القانون إلى تحديث الإطار القانوني للنظام الإحصائي الوطني، الذي لم يعد يستجيب للتطورات التي تعرفها البنيات الإنتاجية للمعلومات الإحصائية الرسمية.

170. كما يتوخى المشروع تحسين حكمة النظام الإحصائي من خلال إنشاء المجلس الوطني للإحصاء، والتنسيق على أحكام ومبادئ ملزمة لجميع مكونات النظام الإحصائي الوطني، تضمن جودة البيانات الإحصائية الرسمية، لاسيما من حيث مدى توفر الاستقلالية العلمية والمهنية والحياد، واحترام المعايير والأساليب والمواثيق والتصنيفات المعمول بها على المستويين الوطني والدولي خلال جميع مراحل إعداد وتنفيذ العمليات الإحصائية. كما يتضمن مشروع القانون أحكاماً ملزمة للأطراف المتدخلة في النظام الإحصائي الوطني، تروم الحرص على احترام السرية المهنية وإتاحة الإحصائيات الرسمية المتوفرة لجميع المستخدمين.

171. ولهذا الغرض، قرر مجلس الحكومة خلال اجتماعه، سالف الذكر، إنشاء لجنة وزارية تتولى دراسة أحكام مشروع القانون 109.14 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني. غير أن هذا المشروع لم يتم بعد اعتماده، كما أن المجلس الوطني للإحصاء لم يحدث بعد.

ب. عمل وتنسيق النظام الإحصائي الوطني

1- مكونات النظام الإحصائي الوطني: ضعف التنسيق

172. ينص المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 370.67 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1388 (5 غشت 1968) المتعلق بالدراسات الإحصائية في مادته الأولى على أنه "تحدث لدى الوزير الأول (رئيس الحكومة) لجنة لتنسيق الدراسات الإحصائية يعهد إليها بتنسيق وإنجاز الدراسات الإحصائية، سواء كانت هذه الدراسات ناتجة عن أبحاث أو عن أشغال تسيير عادي أو استثنائي، يمكن أن ينجم عنها بيان إحصائي".

173. فقد كان من المفروض أن تتولى لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية مسؤولية المراقبة والتنسيق بين مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني، وذلك من أجل تسهيل تبادل المعلومات فيما بينها وضمان انسجام المنهجيات المتبعة والنتائج المتوصل إليها. غير أن تحريات المجلس الأعلى للحسابات أظهرت أن هذه اللجنة لا تضطلع بدورها كاملاً، بحيث تم اختصار تدخلاتها في بعض الإجراءات الشكلية التي تقوم بها كتابتها (تتولى مديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للإحصاء مهمة كتابة هذه اللجنة). وتكرس هذه الوضعية التباعد الملاحظ بين مكونات النظام الإحصائي الوطني، بحيث تقوم بعض الأجهزة، في مجال إنتاج المعلومات والبيانات الإحصائية، بإعداد استراتيجياتها بشكل منفصل تماماً عن بعضها البعض، دون مراعاة للمعايير الإحصائية. كما يتم إنجاز عمليات إحصائية دون الحصول على موافقة لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، وفي غياب أي تنسيق مع المندوبية السامية للتخطيط، ودون احترام التعاريف الرسمية والتصنيفات والمفاهيم المشتركة.

174. وفي هذا السياق، أقرت المندوبية السامية للتخطيط بأن غياب التنسيق من شأنه أن يؤثر على جودة إنتاج الأجهزة الأخرى لمؤشرات تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي من المفروض أن تمتثل للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وأن تحترم المعايير التوجيهية والمنهجيات المستخدمة في قياس بيانات ومؤشرات مستوى التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتشاور مع المندوبية السامية للتخطيط. كما أن هذه الأجهزة ملزمة مبدئياً بأن تقدم تلقائياً إلى المندوبية السامية للتخطيط الملفات المنهجية والمفاهيم والمعايير المعتمدة قصد إجراء الأبحاث الإحصائية، وذلك طبقاً لأحكام قانون الإحصاء.

175. ومن أجل التخفيف من ضعف التنسيق تلجأ المندوبية السامية للتخطيط إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع أهم منتجي المعلومات الإحصائية، كما يتم بذل جهود للتنسيق من خلال الاتصالات المباشرة والمراسلات والمشاركة في اللجان القطاعية.

2- المستوى الترابي: تعاون محدود في سياق يتسم بطلب متزايد على المعلومات الإحصائية

176. منح المغرب للفاعلين المحليين مسؤوليات مهمة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من أجل ذلك، يعتبر التزام المغرب بتنزيل الجهوية المتقدمة استجابة لتحديات التنمية الجهوية، لاسيما في شقها المتعلق بالتخفيف من الاختلالات المجالية، والحد من ظواهر الإقصاء الاجتماعي، والتخفيف من الأضرار البيئية وآثارها السلبية على التنمية المستدامة والتنافسية الجهوية للمدن المغربية.

177. ومن بين العناصر الضرورية لحسن تنزيل سياسة الجهوية المتقدمة، التي تلتقي في مجملها مع أهداف التنمية المستدامة، يشكل توفير بيانات إحصائية حديثة وموثوقة للفاعلين المحليين أمراً لا غنى عنه. مع العلم أن هذه الإحصائيات يجب أن تغطي جميع الجوانب المرتبطة بالميزانيات ومخططات وبرامج الإدارة الترابية.

178. وفي هذا الإطار، تتوفر المندوبية السامية للتخطيط على مديريات جهوية على صعيد كل جهة، طبقاً للقرار رقم 1343.02 بتاريخ 22 يوليوز 2002 بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

179. ويفترض أن تقوم هذه المديريات الجهوية بالاستجابة للحاجيات من المعلومات الإحصائية الحديثة والموثوقة، لفائدة الجماعات الترابية والفاعلين المحليين، وذلك من خلال جمع ومعالجة البيانات الإدارية وإنجاز الأبحاث الميدانية.

180. غير أن المجلس الأعلى للحسابات أثار في تقريره الخاص الصادر في أكتوبر 2013، المتعلق بمراقبة تسيير المديريات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بكل من الدار البيضاء وفاس وأكادير، ضعف التعاون بين المديريات الجهوية وبعض الإدارات المنتجة للبيانات.

181. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بإدارة الضرائب، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمراكز الجهوية للاستثمار التي تتوفر على معطيات مهمة حول الشركات. وينطبق نفس الأمر على البحوث المتعلقة بالتشغيل، إذ يسجل ضعف اللجوء لخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد ولمعطيات وزارة الداخلية (لاسيما عملية البحث المتعلقة بجرد الممتلكات الجماعية).

3- تدبير النظام الإحصائي الوطني: إكراهات مالية متعلقة بالمخصصات يتعين تجاوزها

1.3. قصور مرتبط بنقص الموارد البشرية

182. يمثل نقص الموظفين المتخصصين في الإحصاء على صعيد المصالح القطاعية والجهوية عائقاً لتحسين الإنتاج الإحصائي. كما يزيد من حدة هذا النقص ضعف تنظيم برامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين المنتمين للنظام الإحصائي الوطني، سواء المتخصصين منهم أو غير المتخصصين.

183. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى محدودية قدرة معظم المتدخلين على التحديد الدقيق لحاجياتهم من المعلومات والبيانات الإحصائية.

2.3. قصور في تعبئة الموارد

184. بينت التحريات المنجزة ضعف تعبئة الموارد، منها المالية وكذا العتاد، خاصة المعلوماتية، اللازمة لقيام مصالح النظام الإحصائي الوطني بمهامها الاعتيادية. في هذا الصدد، تعاني العديد من الأجهزة من نقائص على مستوى حفظ وتأمين البيانات، وذلك بسبب ضعف السياسة العامة المتبعة في اقتناء واستخدام البرمجيات الإحصائية. وتفسر هذه الوضعية النقص الملاحظ في التحليل المعمق للبيانات الإحصائية التي يتم إنتاجها.

185. لذلك وجب التذكير بأن عدم تخصيص الموارد المالية الكافية يشكل إحدى المعوقات الرئيسية لاستدامة العمليات الإحصائية على نطاق واسع.

3.3. نقائص على مستوى النشر والتواصل

186. تقوم المندوبية السامية للتخطيط بنشر جل بياناتها الإحصائية بواسطة الوسائط الإلكترونية، وهو ما يتيح الاستفادة منها على نطاق واسع بالنسبة لمختلف المستخدمين (ومنها: شبكة الأنترنت والأقراص المدمجة والدلائل الإحصائية، والقواعد المعلوماتية المتعلقة بال مسح الخرائطي للفقر، بالإضافة إلى الكتالوجات والمكتبات الإلكترونية المنشورة على الأنترنت، إلخ). أما بالنسبة لباقي منتجي المعلومات الإحصائية، فقد تبين أن نشر المعلومات الإحصائية لا يخضع لسياسة تواصلية ناجعة، بحيث يتم استخدام وسائل نشر متفرقة تعتمد في الغالب على الوسائط الورقية.
187. في نفس السياق، ووفقا للمقابلات التي تم القيام بها، أثارت بعض الأجهزة مشاكل مرتبطة بصعوبة تبادل المعلومات الإحصائية فيما بينها، وعلى وجه الخصوص مع المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بسبب غياب التنسيق بين مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني.

4- أنظمة المعلومات الإحصائية القطاعية: نقائص مرتبطة بمناهج جمع وتناسق البيانات الإحصائية

1.4. نقائص في وثوقية وفي قابلية المعلومات الإحصائية للمقارنة

188. تتطلب عملية إعداد وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة توفير معلومات إحصائية موثوقة وفي الوقت المناسب، وهو ما يتم التعبير عنه باستمرار من قبل الأجهزة العمومية والفاعلين الخواص. وقد ازدادت الحاجة إلى إحصائيات موثوقة لاسيما بعد التطور المضطرب لأنظمة المعلوماتية الإحصائية لجل القطاعات الوزارية، على المستوى الوطني والجهوي، كما هو الشأن بالنسبة لوزارات المالية والصحة والتعليم والفلاحة والتجارة والتشغيل، إلخ.
189. غير أن عدم تحيين النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنظام الإحصائي الوطني، وكذا تعطيل آليات التنسيق والتعاون، لاسيما لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، أدى إلى عدم مأسسة معظم أنظمة المعلومات الإحصائية واتسامها بالبطء والتفكك وصعوبة الرقمنة. كما لا يتم، بشكل كاف، استغلال البيانات الناتجة عن هذه الأنظمة بسبب التأخر في جمعها وعدم اكتمالها فضلاً عن ضعف جودتها، كما هو الشأن بالنسبة لنظام المعلومات الإحصائية لوزارة الصحة الذي لا يتضمن البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص.
190. علاوة على ذلك، وبالموازاة مع تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أصبح من الضروري حل المشاكل المرتبطة موثوقية الإحصائيات وقابليتها للمقارنة وملاءمة المنهجيات المتعلقة بجمع ومعالجة البيانات. وتجدر الإشارة إلى أن حسن أداء وكفاءة القطاعات أصبح يقاس بمدى قدرتها على نشر التقارير المتضمنة للمعلومات الإحصائية سواء الأصلية منها أو تلك التي تتم معالجتها لاحقاً. وفي هذا السياق، فإن مخاطر نشر إحصائيات متضاربة أصبح جد وارد أمام الدور المحدود للجنة تنسيق الدراسات الإحصائية (كما هو الشأن بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالتشغيل وبمعدل النمو، إلخ).
191. وأمام غياب برامج واضحة تروم ملاءمة منهجيات جمع المعلومات الإحصائية والتقريب بين الأنظمة الإحصائية القطاعية، تقتصر المندوبية السامية للتخطيط والإدارات المعنية على تنظيم بعض الاجتماعات التشاورية حول بعض المؤشرات. كما تقوم المندوبية السامية للتخطيط، عند الطلب، بدراسة الملفات المنهجية المتعلقة بالأبحاث الإحصائية المزمع إنجازها من طرف الأجهزة المعنية. وفي هذا الإطار، تبدي المندوبية رأيها التقني بشأن المعايير والأساليب الإحصائية المعتمدة (خطط أخذ العينات، الاستبيانات، المفاهيم، إلخ). كما تقدم مساعدتها إلى المؤسسات الأخرى (عند الطلب) من أجل القيام بالأبحاث والعمليات الإحصائية (أخذ العينات، وضع الخرائط، والاستبيانات، وتحديد التسميات والمفاهيم والمعايير الإحصائية، إلخ).

2.4. النظام الوطني للمعلومات الصحية

192. تتولى وزارة الصحة إنتاج المعلومات الإحصائية الصحية، حيث تتوفر على نظام مهم للمعلومات. ويشمل هذا النظام، حسب المخطط المديرى المتعلق بالمنظومة الوطنية للمعلومات، مجموعة من الآليات والمساطر من أجل إنتاج ومعالجة وتوفير المعلومات الإحصائية المطلوبة للمخططين والمديرين في المجال الصحي، وكذا لمهنيي القطاع، خصوصا الأطر الطبية وشبه الطبية.
193. كما يركز هذا النظام على ثلاث دعائم: (1) نظام للمعلومات اعتيادي، (2) الدراسات والبحوث الميدانية، (3) نظام للمعلومات خارجي.
194. وعلى الرغم من قدرة هذا النظام على إنتاج المؤشرات المرتبطة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، غير أنه لم يصل بعد إلى درجة التطور المطلوب من حيث الاندماج والرقمنة والتوافق والتفاعل والمرونة والتعميم على جميع المستويات، وكذا من حيث التركيز على المؤشرات المرتبطة بالفرد. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالصعوبات القائمة في مجال تجميع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالقطاع الخاص وبالعالم القروي.
195. ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات، أكدت وزارة الصحة عزمها على تعميم النظام المعلوماتي على مستوى جميع المؤسسات الصحية بالموازاة مع تعزيز دور الجهة، في أفق إحداث مرصد جهوية للصحة ومديرية مركزية لنظام المعلومات. وهكذا، فإن تأهيل النظام الوطني للمعلومات الصحية لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا تم إحداثه وفق ما هو منصوص عليه في المادة 17 من القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات.

3.4. نظام المعلومات الإحصائية لوزارة التربية الوطنية

196. على غرار وزارة الصحة، تتوفر وزارة التربية الوطنية على نظام للمعلومات متطور نسبيا لتجميع وإنتاج المعلومات الإحصائية.
197. ويرتكز هذا النظام على أربع مكونات: نظام للمعلومات الإحصائية، نظام التخطيط المدرسي، نظام حركية الموظفين ونظام تدبير التمدرس على مستوى المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة.
198. كما تجدر الإشارة إلى أن قيادة نظام تجميع وإنتاج الإحصائيات يتم في نفس الوقت من طرف عدة مديريات مركزية، وعلى رأسها مديرية الإحصاء والاستراتيجية والتخطيط. حيث تتولى هذه الأخيرة إنجاز بحوث وتحليل إحصائية، وتسهر على تفعيل الدلائل وتتبع قاعدة المعطيات، بالإضافة إلى إنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية وتتبع مخططات التمدرس وكذا مؤشرات تعميم التمدرس.
199. وعلى مستوى تتبع أهداف التنمية المستدامة، تجدر الإشارة إلى أن منظومة التربية الوطنية تتوفر على قدرات هامة قد تسمح بجمع وإنتاج مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بتتبع الهدف الرابع، حيث قامت الوزارة ببعض الإجراءات قصد إدماج هذه المؤشرات في نظام معلوماتها الإحصائية (ESISE) عن طريق إعداد جذاذات لهذا الغرض توضح طرق احتساب البيانات ومصادرها ومعالجتها وتطبيقاتها ووتيرة إنجازها وكذا تحديد الأطراف المتدخلة والصعوبات المحتملة.
200. لكن رغم ذلك، فإن هذا النظام لازال يعاني من عدة نقائص، خصوصا تلك المتعلقة بإدماج مختلف مكونات المنظومة التربوية، وكذا غياب منهجية لمراقبة جودة المعطيات المعتمدة في قياس المؤشرات، بالإضافة إلى ضرورة إجراء بحوث ميدانية من أجل توفير المعلومات الناقصة.

4.4. نظام المعلومات الإحصائية لوزارة الفلاحة

201. تتولى وزارة الفلاحة إنتاج المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجال الفلاحي. لأجل ذلك، تقوم مديرية الاستراتيجية والإحصاء التابعة لها بعدة مهام يؤطرها مرسوم تنظيمي. وتتعلق بجمع البيانات المتعلقة بالقطاع الفلاحي ومعالجتها وتحسين جودتها وجعلها قابلة للاستغلال. وتتم عملية إنتاج المعلومات الإحصائية الفلاحية باعتماد العينات والقيام بالبحوث.

202. وفيما يتعلق بجودة الإحصائيات التي يتم إنتاجها، يعتبر مسؤولو المندوبية السامية للتخطيط بأن المنهجيات المعتمدة من قبل قسم الإحصاء في وزارة الفلاحة سليمة وتتماشى مع المعايير الدولية. كما أن الرقمنة المتعلقة بالمجال، وتحديث العينات واستخدام نظم المعلومات الجغرافية من أجل إنجاز عمليات إحصاء الأشجار المثمرة مكّنت من تحسين جودة المعلومات التي يتم جمعها وتطوير قاعدة البيانات الجغرافية. كما تتوفر الوزارة على دلائل خاصة بكل فئة من عمليات المسح تعرف المفاهيم الأساسية المستخدمة وتوضح الأسئلة المطروحة.

203. وبالرغم من قدرة هذا النظام على إنتاج المعلومات الإحصائية، فإنه يعاني من بعض النقائص، لاسيما على مستوى الموارد البشرية، وكذا عدم كفاية الإحصائيات التي يتم إنتاجها مقارنة باحتياجات المرتفقين، بالإضافة لغياب بحوث حول مستوى رضى المستعملين لهذه المعطيات الإحصائية.

5.4- نظام المعلومات الإحصائية للمرصد الوطني للتنمية البشرية

204. من أجل القيام بمهمته المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في مجال التنمية البشرية، أنشأ المرصد الوطني للتنمية البشرية آلية تساعد على جمع بيانات محينة لرصد وتتبع مؤشرات التنمية البشرية في المغرب، بما فيها المؤشرات الواردة في برنامج 2030 لأهداف التنمية المستدامة. في هذا الإطار، قام المرصد بتصميم نظام معلوماتي يحمل اسم "البشرية" تم تعزيزه ببحث حول تتبع مؤشرات الأسر.

205. ويسعى المرصد من خلال هذا النظام إلى تجميع المعطيات وتزويد المتدخلين والأكاديميين وباقي الشركاء ببيانات منظمة وموحدة وموثقة تتعلق بالتنمية البشرية. ويتكون هذا النظام من قاعدة بيانات ولوحة قيادة ومركز توثيق افتراضي وأبحاث ميدانية يقوم بها المرصد، بالإضافة إلى نظام معلومات جغرافية. كما يتيح هذا النظام عرض معلومات مننقاة ومنظمة في جذاذات رقمية معززة بخرائط موضوعاتية، تسمح بتتبع وضعية المغرب في مجال التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى.

206. وتشمل المواضيع العامة التي يتناولها نظام المعلومات "البشرية" عدة مجالات: البيئة والموارد الطبيعية ومناخ الأعمال، والسكان والديموغرافية، والاقتصاد، والنشاط والتشغيل، ومستوى العيش والفقر والولوج إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وكذا مؤشرات مندمجة حول التنمية البشرية والصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والمعرفة والحكمة.

207. وفي نفس السياق، أنشأ المرصد الوطني للتنمية البشرية "دراسة بحثية حول الأسر" تهدف إلى جمع بيانات متعلقة بعينة تمثل المستوى المعيشي لجميع الأسر في المغرب، وذلك من أجل تلبية الحاجيات المرتبطة بتحليل البيانات المستقاة من مختلف الأبحاث بنوعها الأفقي والعمودي. ويعتبر رصد وتحليل دينامية التنمية البشرية الهدف الرئيسي من وراء تصميم وإنجاز هذه الأبحاث.

ثانيا. قدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج مؤشرات قياس وتتبع أهداف التنمية المستدامة

أ. احترام المعايير الإحصائية الدولية من قبل النظام الإحصائي للمندوبية السامية للتخطيط

1- نظام المعلومات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط: نظام يخضع للمعايير الدولية للجودة

208. على مستوى المعايير والمناهج المعتمدة، تتوفر المندوبية السامية للتخطيط، باعتبارها النواة الرئيسية للنظام الإحصائي الوطني، على المؤهلات الضرورية لتقييم التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشير قاعدة بيانات الأمم المتحدة للممارسات الجيدة في هذا المجال، إلى كون النظام الإحصائي المغربي مطابق لمبادئ الدقة والحياد والولوج المتكافئ للجميع. كما أن النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم تشغيله متاحة للعموم.

209. علاوة على ذلك، اتخذت المندوبية السامية للتخطيط عددا من التدابير للحفاظ على سرية البيانات والأفراد. فقد قامت، على سبيل المثال، بنشر ميثاق يحدد قواعد استخدام وأمن نظام معلوماتها، ويلزم

هذا الميثاق كل مستخدم، سواء أكان موظفا بالمندوبية أو متعاقدًا معها أو مستخدماً للبيانات في إطار مهني أو شخصي.

210. بالإضافة إلى ذلك، التزمت المندوبية منذ سنة 2005، بالمعيار الخاص المتعلقة بنشر البيانات لصندوق النقد الدولي، وأقامت علاقات متميزة للتبادل والتعاون العلمي والتقني مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

211. كما تعتبر المندوبية السامية عضواً في العديد من مجموعات العمل واللجان المتخصصة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة، وهيئة التعاون الإحصائي الأورو متوسطي (MEDSTAT III)، واللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) واللجنة التوجيهية للشراكة الإحصائية من أجل التنمية في فجر القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، إلخ.

212. كما تم، خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة⁶ المنعقدة سنة 2018، انتخاب المغرب، ممثلاً في المندوبية السامية للتخطيط، لتقلد منصب الرئاسة المشتركة مع دولة المجر للفترة 2018-2019، للمجموعة رفيعة المستوى المكلفة بالشراكة والتنسيق وبناء القدرات الإحصائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- النظام الإحصائي الوطني: إجراءات مراقبة الجودة بحاجة للتطوير وإضفاء الطابع الرسمي عليها

213. تهدف إجراءات مراقبة الجودة التي وضعتها طرف المندوبية السامية للتخطيط إلى إنتاج ونشر معلومات إحصائية موثوقة وذات جودة. ولبلوغ هذه الغاية تقوم المندوبية بحلقات دراسية لتوعية موظفيها بأهمية الجوانب المتعلقة بالجودة.

214. بالإضافة إلى ذلك، وضعت المندوبية عدة إجراءات لفحص جودة الإحصاءات، لا سيما فيما يخص جمع المعلومات. وأقامت لجاناً تقنية لإجراء عمليات إحصائية ذات جودة، إلى جانب تشكيل لجان أخرى لضمان جودة بعض العمليات الإحصائية المعنية. كما تلعب مديرية المحاسبة الوطنية دوراً هاماً في رصد المشاكل المرتبطة بالجودة.

215. تقع مسؤولية نشر الإحصائيات، أساساً، على عاتق مديرية الإحصاء. كما أن نشر المعلومات الإحصائية بصفة مشتركة بين المندوبية السامية والأجهزة الأخرى، تخضع لإجراءات تروم، من جهة، تقسيم المسؤوليات والأعباء، ومن جهة أخرى، التأكيد على ضرورة الالتزام بالإعلان عن التغييرات التي يتم إدخالها على المنهجيات والمصادر والتقنيات الإحصائية قبل تنزيلها.

216. لكن، ورغم الجهود المبذولة، غالباً ما تجد مديرية الإحصاء نفسها أمام ضرورة التحكيم بين جوانب مختلفة للجودة مثل احترام الأجل ودقة وموثوقية البيانات. وبالتالي فإن هذه الوضعية غير مؤطرة بآليات رسمية من أجل تحسيس المرتفقين بأهمية هذه المقترحات واخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المندوبية السامية للتخطيط بعد بوضع نظام رسمي وموحد لمراقبة الجودة وتحسيس الموظفين والشركاء والمستخدمين بمحتواه.

⁶ اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هي هيئة عليا في النظام الإحصائي الدولي مسؤولة عن مراجعة واعتماد المنهجيات والمعايير الإحصائية على المستوى العالمي.

ب. التخطيط لعمليات النظام الإحصائي الوطني وقياس أهداف التنمية المستدامة

1- المندوبية السامية للتخطيط: تحيين نظام إنتاج المعلومات الإحصائية

217. أظهرت التحريات التي أجريت على مستوى المندوبية السامية للتخطيط أنها اتخذت مجموعة من التدابير من أجل تحيين نظام الإنتاج الإحصائي والقيام بعمليات إحصائية تمكن من تحديد مدى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة وذلك وفقا للأبعاد الرئيسية المطلوبة كالمعطى الجغرافي والنوع والسن والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

218. وفي هذا السياق، قامت هذه المندوبية بتحيين نظام المحاسبة الوطنية (وفقا لمعايير نظام المحاسبة للأمم المتحدة لسنة 2008) مع تغيير السنة المرجعية للحسابات الوطنية إلى 2007 بدل سنة 1998. وشرعت منذ سنة 2012 في ورش إصلاح لتغيير السنة المرجعية للحسابات الوطنية إلى سنة 2014 بدل سنة 2007 وذلك عبر تحديث عملياتها الإحصائية الهيكلية.

219. كما أنجزت المندوبية السامية سنة 2014 الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى وذلك من أجل تحديث قواعد البيانات الديموغرافية. وقد مكنت نتائج هذا الإحصاء من تكوين مجموعة من المؤشرات من الناحية الديموغرافية والخصائص السوسيو-اقتصادية للسكان، وكذا المؤشرات متعددة الأبعاد للفقر، فضلا عن توقعات النمو لعدد السكان والأسر للفترة ما بين 2015 و2050، وذلك على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي.

220. وفي نفس السياق، وضعت المندوبية السامية عينة رئيسية، (échantillon maître)، استنادا إلى البيانات الخرائطية والإحصائية التي جاء بها إحصاء سنة 2014. وتعتبر هذه الآلية بمثابة إطار مرجعي لتوفير المعطيات الإحصائية، سواء من حيث تكوين العينات التمثيلية للسكان والأسر، وإجراء الأبحاث الإحصائية، لاسيما تلك المدرجة في إطار البرنامج الوطني للأبحاث الإحصائية للفترة 2015 و2024، والذي ستنشر في إنجاز المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع هيئات أخرى من القطاعين العام والخاص.

221. ورغم كل هذا المجهود، فقد تم الوقوف على بعض النقائص المرتبطة، على وجه الخصوص، بقدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج كافة مؤشرات القياس والتتبع لأهداف التنمية المستدامة.

2- استغلال البيانات الإدارية: ضرورة بذل المزيد من الجهود من طرف الشركاء

222. من شأن استغلال المعطيات الإدارية لأجل إنتاج بيانات إحصائية، بما فيها تلك المتعلقة بتتبع إنجاز أهداف التنمية المستدامة، أن يتيح الولوج إلى معطيات محينة متوفرة لدى الإدارات، وذلك عوض اللجوء إلى بعض العمليات الإحصائية الجزئية، كما تمكن من التخفيف من الأعباء الناجمة عن استطلاع آراء العديد من المؤسسات.

223. وفي هذا السياق، عملت المندوبية السامية للتخطيط على تطوير علاقات التعاون مع القطاعات والمؤسسات العمومية في مجال إنتاج البيانات الإدارية والتحليل الإحصائي. ويتجلى هذا التعاون في توقيع اتفاقيات شراكة مع بعض منتجي البيانات مثل بنك المغرب ووزارة السياحة والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة النقل.

224. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن تكثيف استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية، يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه النظام الإحصائي الوطني، حيث لا تزال غير مستغلة بصفة شاملة، خاصة على مستوى القطاعات من أجل تحديد القواعد التي يجب اتباعها قصد تحويل المعلومات الإدارية إلى بيانات إحصائية، وكذا تطوير وتقنين وتنظيم عملية إرسال الملفات الإلكترونية المتضمنة لهذه المعطيات الإدارية بطريقة موثوقة. ولهذا الغرض، يتعين اتخاذ التدابير التالية:

- التحليل الأولي للمصادر الإدارية وتحديد مرجع واحد أو أكثر؛
- وضع مسطرة للمصادقة على المعلومات الواردة من مختلف مصادر البيانات والوثائق قصد تحديث ودمج أو استبدال البيانات التي تم جمعها؛
- ضمان التعاون الوثيق بين خبراء الجهاز المنتج للبيانات والمندوبية السامية للتخطيط من أجل الاتفاق على تعريف المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتعلقة بالوحدات والمتغيرات، أو إيجاد قواعد بديلة إن تعذر ذلك؛
- ضمان حضور المندوبية السامية في عملية إنتاج البيانات الإدارية (باعتبارها النواة الأساسية للنظام الإحصائي الوطني)، وذلك من أجل التقليل من مخاطر غياب الرقابة على مصادر إنتاج المعلومات والتي قد تؤدي إلى وجود معطيات ناقصة أو خاطئة.

3- العينات المعتمدة على المستوى الوطني: ضرورة إجراء تصحيحات للحصول على بيانات إحصائية مفصلة على المستوى المحلي

225. أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 المتعلق بمراقبة تسيير المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بكل من لدار البيضاء وفاس وأكادير إلى كون الدراسات الوطنية المنجزة بطلب من مديرية الإحصاء لا تلبى غالبا تطلعات السلطات المحلية لتعزيز بياناتها الخاصة.
226. وفي هذا الإطار، تبين أن المديرية الجهوية تقتصر على توفير بيانات تتعلق بالمستوى الجهوي، في حين أن الشركاء على المستوى المحلي في حاجة إلى الحصول على بيانات إحصائية أدق وأكثر تفصيلا، تخص المستوى الإقليمي. ويعزى ذلك إلى عدم توسيع نطاق التمثيلية الإحصائية للعينات المتعلقة بالمسوحات.
227. بالإضافة إلى ذلك، فإن المديرية الجهوية لا تتوفر على قاعدة جهوية للبيانات قصد تلبية الطلب المتزايد على للمعلومات الإحصائية اللازمة لبرمجة مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية والمحلية.

ت. إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

يصل عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني إلى 244 مؤشرا، وي طرح توطينها الملاحظات التالية:

1- الحاجة إلى المزيد من الجهود لتغطية مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة

228. لم يتم بعد تحديد القائمة النهائية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يمكن تقديمها من طرف النظام الإحصائي الوطني، إذ تم الاكتفاء فقط بإجراء تشخيص أولي بشكل منفصل من قبل بعض الفاعلين في إطار هذا النظام.
229. وطبقا للمعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، يمكن للنظام الإحصائي الوطني إنتاج 48 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، موزعة بالتساوي بين المندوبية السامية للتخطيط وباقي الفاعلين في النظام الإحصائي (الوزارات، المؤسسات العمومية، إلخ).
230. كما يتيح النظام الإحصائي الوطني، حسب طبيعة المؤشر، إنتاج 63 في المائة من مؤشرات المستوى الأول و40 في المائة من مؤشرات المستوى الثاني و30 في المئة من تلك المتعلقة بالمستوى الثالث⁷. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بالمؤشرات التي سيتم إنتاجها لم تتغير مقارنة بالبيانات

⁷ اعتمدت لجنة الإحصاء للأمم المتحدة، في مارس 2017، قائمة تضم 244 مؤشرا تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. تم تصنيفها إلى عدة مستويات حسب درجة صعوبة حسابها:

- المستوى الأول: المفهوم محدد، التعريف معتمد، المنهجية معتمدة، المعايير متاحة والبيانات موجودة؛
- المستوى الثاني: المفهوم محدد، التعريف معتمد، المنهجية معتمدة، المعايير متاحة، البيانات غير متاحة أو قليلة؛
- المستوى الثالث: مفهوم غير محدد، التعريف غير محدد، المنهجية غير معتمدة، المعايير غير موجودة، البيانات غير متاحة.

التي تم إصدارها سنة 2016 في تقرير المغرب حول آليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة في أفق 2030، عرض خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة.

231. وعلى صعيد آخر، يتطلب وضع المؤشرات الأخرى، التي لا تشملها الإحصائيات المتوفرة، القيام بعمليات إحصائية جديدة ومراجعة تلك التي لها طابع دائم ومهيكل، لاسيما على مستوى المندوبية السامية للتخطيط.

232. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، من بين المؤشرات التي تشكل صعوبات خاصة تلك المتعلقة بالبعد البيئي، نظراً لندرة الإحصائيات البيئية وتواتر عمليات جمع البيانات المتعلقة بها، إذ لا تزال العديد من المؤشرات مصنفة في فئة المستوى الثالث دون أي منهجية. أضف إلى ذلك الصعوبات التي تشوب المؤشرات الحالية حسب الأمم المتحدة كتلك المتعلقة بإشكالية التواتر والتفكك والتي يمكن أن تشكل تحديات إضافية (على المستوى الجغرافي، والنوع، ومستوى الدخل، والإعاقة، والهجرة، إلخ).

233. على الرغم من أن مكونات النظام الإحصائي الوطني واعية بمدى استعجال تنمية القدرات المتعلقة بوضع وبتتبع المنهجيات والمقاربات المتعلقة بتحديد المؤشرات التي قد تطرح بعض الصعوبات، إلا أن غياب آليات للتنسيق يعوق هذه العملية، ذلك أن معالجة هذه المؤشرات تتطلب تنسيقاً وثيقاً على المستوى الوطني قصد استهداف هذه المؤشرات والاتفاق على مدى ملائمة بعضها لمتابعة أهداف التنمية المستدامة.

2- القطاعات الوزارية: ضرورة التنسيق والتناغم بين الإجراءات المتخذة

✓ وزارة الصحة

234. وضعت خطة العمل التي قامت بإعدادها وزارة الصحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إطاراً للترجمة الوطنية لهدف التنمية المستدامة الثالث والغايات المتعلقة بالصحة، وكذا تفعيل التنسيق بين مختلف القطاعات. وفي نفس السياق، تم إنجاز تشخيص أولي لمؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

235. وقد حددت الوزارة سبعة وثلاثين (37) مؤشراً يتعلق بالصحة، بما في ذلك 26 مؤشراً يرتبط بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وأحد عشر (11) مؤشراً آخر يعنى بالأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. كما صنفت الوزارة هذه المؤشرات إلى خمس فئات على أساس مدى توفر البيانات المطلوبة لتحديدها:

- المؤشرات التي يمكن تحديدها بواسطة الأبحاث الوطنية؛
- المؤشرات التي يمكن تقديرها انطلاقاً من المعلومات الاعتيادية المتوفرة لدى وزارة الصحة؛
- المؤشرات التي يمكن استخراجها من الأنظمة المعلوماتية للقطاعات الأخرى؛
- المؤشرات التي لا تتوفر بخصوصها أي بيانات (7 مؤشرات)؛
- المؤشرات التي ليس لها تعريف أو منهجية واضحة (3 مؤشرات).

✓ وزارة التربية الوطنية

236. وفقاً للتشخيص الأولي الذي قامت به وزارة التربية الوطنية، تبين أنه من بين (43) مؤشراً خاصاً بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، يقع خمسة وعشرون منها (25) ضمن نطاق نظام المعلومات المتوفرة بالوزارة، من بينها تسعة عشر (19) مؤشراً متاحاً وستة (6) مؤشرات تتطلب القيام بأبحاث محددة.

237. بالنسبة للمؤشرات الأخرى التي لا تدخل ضمن اختصاص الوزارة: سبعة (7) تقع على عاتق مديرية التخطيط التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، ومؤشران على عاتق الهيئات الدولية، وستة (6) مؤشرات تندرج ضمن نطاق القطاعات الوزارية الأخرى وثلاثة (3) مؤشرات تحتاج إلى تحديد منهجية لاحتسابها.

238. في إطار الاستراتيجية الوطنية، وضعت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لائحة مكونة من 342 مؤشرا يغطي سبع (7) رهانات تم تحديدها وتصنيفها إلى 31 محورا استراتيجيا و132 هدفا.

239. غير أنه، لم يتم إجراء أي تشخيص لتأكيد توفر البيانات وقدرة النظام الإحصائي الوطني على توفيرها. كما أنه لم يتم أي تقييم لمدى التقائية المؤشرات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

✓ المرصد الوطني للتنمية البشرية

240. يعتبر المسؤولون القائمون على المرصد الوطني للتنمية البشرية أن نظامه معلوماته يمكن أن يوفر ثلاثين (30) مؤشراً للبعد البشري وفقاً للأهداف التالية: ستة (6) من بين ستة (6) مؤشرات من الهدف الأول؛ أربعة (4) مؤشرات من أصل أحد عشر (11) من الهدف الثاني؛ ستة (6) مؤشرات من أصل خمسة وعشرين (25) من الهدف الثالث؛ أربعة (4) من أصل ثمانية (8) مؤشرات للهدف الرابع؛ أربعة (4) من أصل أربعة عشر (14) مؤشرا للهدف الخامس؛ وثلاثة (3) من أصل عشرة (10) مؤشرات للهدف السادس وثلاثة (3) من أصل عشرة (10) مؤشرات للهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

241. كما أن المرصد، في إطار توطين مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و10، اقترح إضافة ثلاثة عشر (13) مؤشراً أكثر ملاءمة للسياق الوطني. ويتعلق الأمر بخمس (5) مؤشرات مرتبطة بالهدف الأول وثمان (8) مؤشرات بالنسبة للهدف 10.

ث. تحديد القيم المرجعية

242. دعا قرار الأمم المتحدة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى وضع بيانات مرجعية وطنية ودولية حتى يمكن قياس التقدم في إنجازها بدقة أكبر، وخاصة تلك التي ليس لها أهداف رقمية واضحة.

243. وفي هذا السياق، كشفت التحريات التي أجريت على مستوى القطاعات الوزارية ذات الصلة والمندوبية السامية للتخطيط عدم وجود تشخيص أولي للبيانات المرجعية المتاحة. في هذا الصدد، وبصرف النظر عن وزارة الصحة، التي أطلقت عمليات جمع البيانات (الأبحاث) لتحديد القيم المرجعية لبعض مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة، فإن القطاعات الأخرى لا تتوفر على رؤية فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين القيام بها لوضع قائمة البيانات المرجعية.

ج. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ضرورة وضع نظام للرصد والتتبع

244. لم يتم بعد اختيار الأجهزة أو الهيئة المسؤولة عن الرصد والتتبع، سواء بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة ولكل هدف على حدة. من ناحية أخرى، أعطى المرسوم رقم 17-670-2 الصادر في 6 أبريل 2018 بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة لمديرية التخطيط التابعة للمندوبية السامية. غير أنه لم ترد أي إشارات صريحة حول الجهة المختصة للقيام بمهمة الرصد والتتبع.

245. علاوة على ذلك، لاحظ المجلس الأعلى للحسابات أن مهمة الرصد والتتبع توجد محط خلاف بين مختلف الأجهزة المعنية، خاصة كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، التي ترأس لجنة القيادة من أجل التتبع والمصاحبة التابعة للجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة.

الجزء الثالث: جواب رئيس الحكومة (نص مترجم)

جوابا على ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات (المجلس) حول تقييم تنزيل الحكومة لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أبعث إليكم ملخصا بتعقيبات القطاعات الوزارية المعنية بهذا التقييم والمندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للتنمية البشرية. وتتعلق هذه التعقيبات بانخراط الحكومة في أهداف التنمية المستدامة وبتنزيلها، وكذا بعض الملاحظات الخاصة قصد أخذها بعين الاعتبار عند إعداد النسخة النهائية من التقرير.

I. الملاحظات العامة

يُفهم من خلال دراسة تقرير المجلس، أن هذا الأخير يعتبر أهداف التنمية المستدامة بمثابة إطار يسمو على الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، والتي يجب أن تكون مدمجة ضمنه بغض النظر عن الخصوصيات الوطنية. غير أن أهداف التنمية المستدامة تشكل إطارا مرجعيا يجب على الدول الأعضاء أن تأخذها بعين الاعتبار عند إعداد وتنزيل الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. كما أن قرار الأمم المتحدة رقم A/RES/70/1 ينص على أن أهداف التنمية المستدامة هي "شاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية".

هذه الرؤية مطابقة لموقف المغرب المعبر عنه في الخطاب الملكي بمناسبة الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 25 شتنبر 2014، والذي أكد على "أن تحقيق التنمية المستدامة، لا يتم بقرارات أو صفات جاهزة، كما أنه ليس هناك نموذج واحد في هذا المجال. فكل بلد له مساره الخاص، حسب تطوره التاريخي، ورصيده الحضاري، وما يتوفر عليه من طاقات بشرية، وموارد طبيعية، وحسب خصوصياته السياسية، وخياراته الاقتصادية، وما يواجهه من عراقيل وتحديات".

وفيما يخص تنزيل أهداف التنمية المستدامة، ينبغي التذكير أن المغرب انخرط في هذه الالتزامات، على غرار باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أن الحكومة أكدت إرادتها لتحقيق هذه الأهداف عند تقديم البرنامج الحكومي أمام البرلمان. الأهمية التي يوليها المغرب لأهداف التنمية المستدامة تنعكس في التعبئة على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني لأجل تنفيذ الأهداف.

فعلى الصعيد الدولي، شارك المغرب في مختلف اللقاءات حول أهداف التنمية المستدامة، سواء عند مرحلة تصور هذه الأهداف أو في المناقشات التي تمت فيما بعد حول تنفيذها من طرف الدول. وفي هذا الصدد، بادر المغرب، بتاريخ 19 يوليوز 2016، بتقديم تقرير اختياري حول التدابير الأولية المتخذة من أجل تنزيل أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بنيويورك.

وعلى الصعيد الوطني، تم تنظيم أول لقاء وطني بالرباط في شهر ماي 2016 مع مختلف الأطراف المعنية من أجل التحسيس بضرورة تفعيل أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات القطاعية.

وهكذا، انخرطت مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية في منهجية تشاركية وتعاونية مع الأطراف الفاعلة من أجل التخطيط وتحديد الأولويات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وبغاياتها وإدراجها في مخططات عملهم. وفي هذا السياق، تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية تروم دعم التشاور حول تنزيل هذه الأهداف، خصوصا من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الصحة ووزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والمندوبية السامية للتخطيط، إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، لا زال مسلسل إرساء أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى إحداث بنية للتنسيق بهدف تحديد الأولويات والتتبع والتقييم. ومن أجل ذلك، فإن الحكومة بصدد التفكير في مأسسة آلية لهذه الغاية وتحديد مهامها قصد تحسين فعالية الجهود المبذولة من طرف بلدنا للوفاء بالتزاماته.

وفيما يخص تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن القطاعات الوزارية المكلفة بتوفير المعلومة الإحصائية قد شرعت في تشخيص وضعية المعلومات المتوفرة. وقد مكن هذا التشخيص من قياس أهمية المعطيات الإحصائية الضرورية من حيث الكم والكيف الواجب توفيرها أو تحسينها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الهدف ليس هو تتبع جميع الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بل تلك التي تدخل ضمن الأولويات والتي قام المغرب بوضع مقياس مرجعي لها، مع الحرص على ترشيد الموارد.

وعلاقة بتحسين جودة وتنوع المعلومة الإحصائية، أوصى المجلس بإصلاح النظام الإحصائي الوطني وتفعيل ودعم لجنة التنسيق والدراسات الإحصائية (COCOES). غير أن هذه الآلية لم تعد تعكس المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية كما أوصت بذلك لجنة الأمم المتحدة. لهذا، فإن الحكومة بصدد مراجعة النصوص القانونية التي تروم تحيين قانون الإحصاء ومأسسة المجلس الوطني للإحصاء (CNS).

II. الملاحظات الخاصة

وعلاوة على الملاحظات المشار إليها أعلاه، ألتمس منكم عند صياغة التقرير النهائي أخذ الملاحظات التالية بعين الاعتبار:

◀ فيما يخص الهدف الثالث، سجلت وزارة الصحة ضمن "مخطط الصحة 2025" التسع غايات المتعلقة بهذا الهدف، والتي يجب تحقيقها في أفق 2030. وفي هذا السياق، يجب تعويض كل الإشارات الواردة في التقرير من استراتيجية أو برنامج قطاعي لوزارة الصحة 2017-2021 بمخطط الصحة 2025.

◀ إن الاستراتيجية الوطنية للصحة 2017-2021 مضمنة في "مخطط الصحة 2025" وفي مخطط وزارة الصحة في أفق 2021 (الفقرة 86 والفقرة 96). ويرتكز هذا المخطط على ثلاث دعائم متفرعة إلى 25 محور مندمج تضم 125 إجراء (النقطة 6، الصفحة 25).

◀ إن الإطار القانوني المشار إليه في تقرير المجلس يستحسن تنميته بالمرسوم التطبيقي رقم 562-214 (24 يوليوز 2015). (الفقرة 177⁸).

◀ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ومنذ المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2017، تم الشروع في مسلسل تنزيلها وفي تسريع وتيرته، لا سيما بوضع إطار للحكامة (المرسوم رقم 2.17.655 المتعلق بإحداث اللجنة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 6660 بتاريخ 29 مارس 2018). حيث تم إحداث لجنتين: اللجنة الاستراتيجية يرأسها رئيس الحكومة ولجنة القيادة ترأسها كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.

◀ من أجل تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بإجراء مشاورات مع جميع الفاعلين توجت بإعداد مخطط العمل 2019-2021، يضم الأهداف والتدابير الواجب اتخاذها. إن هذه المرحلة الأولية ستساهم في دعم إنقائية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (الفقرة 94).

◀ قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بالمشاورات مع جميع الفاعلين من أجل تحديد الرهانات الكبرى، والمحاور الاستراتيجية والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة (الفقرة 95). إن دعم التناسق بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة يتم في إطار مخططات عمل

⁸ هذه الفقرة تم حذفها من التقرير النهائي.

حول التنمية المستدامة والتي تم إعدادها بعد المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (الفقرة 99).

◀ لقد تم اقتراح أكثر من عشرين مخطط عمل قطاعي للتنمية المستدامة من أجل تحديد مساهمة كل قطاع في هذه الاستراتيجية، مع مخطط عمل أفقي للتنمية المستدامة يتعلق بتفعيل جانب الإدارة المثالية (الفقرة 114).

◀ إن المندوبية السامية للتخطيط، طبقاً للمرسوم الذي يحدد اختصاصاتها، تتولى بالفعل إعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة. إلا أنه لم يتم بعد تعيين الجهة التي ستقوم مهمة التتبع وإعداد التقارير بهذا الشأن، وذلك في انتظار إحداث آلية التنسيق المشار إليها سابقاً. (نقطة 8 في خلاصات عامة وتوصيات)

◀ إن البحث حول التشغيل الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط لم يعتمد على خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد (الفقرة 181).

◀ لقد تم اتخاذ الإجراءات التي تروم تبني بعض أهداف التنمية المستدامة على المستوى الجهوي، عبر إعداد مخططات ترابية لمكافحة الاحتباس الحراري. (الفقرة 61)

طبعة المجلس الأعلى للحسابات 2019

رقم الإيداع القانوني: 2019MO1361

ردمك: 978-9920-751-10-0